المدخل إلى دراسة جامع الترمذي

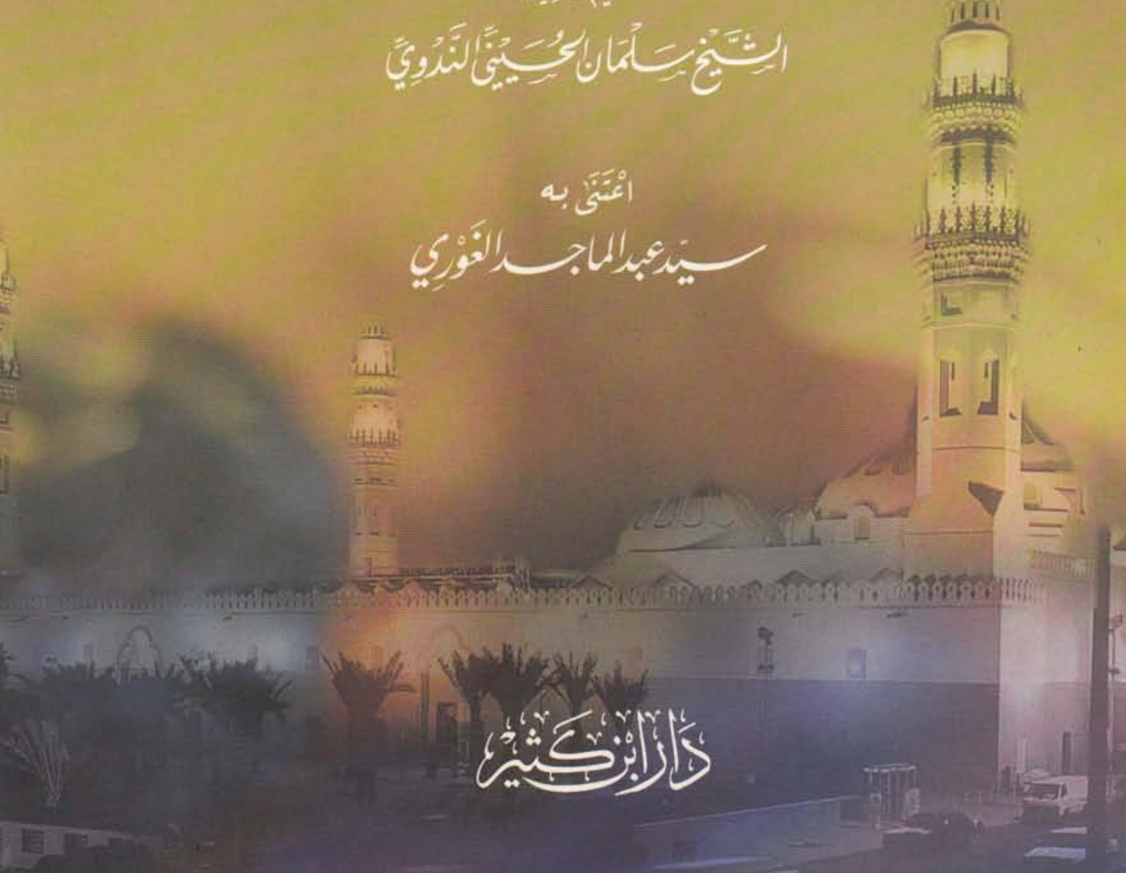
(المعروف بـ «العلل الصغير»)

تقديم وتعليق

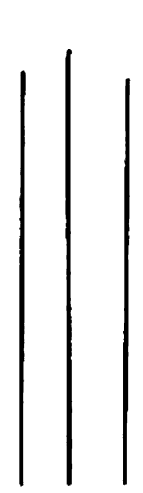
الشيخ سلمان الحسيني الندوي

اعتنى به

سيد عبد الماجد الغوري



دار ابن كثير



المدخل

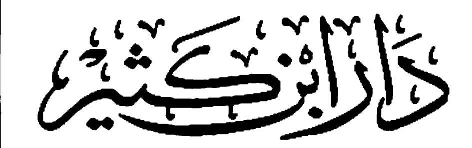
إلى دراسة جامع الترمذي

(المعروف بـ «العلل الصغير»)



الطبعة الأولى

1426 هـ ـ 2005 م



للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : المدخل إلى دراسة جامع الترمذي (العلل الصغير)

التأليف : الإمام الترمذي

المحقق : الشيخ سلمان الحسيني الندوي

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : 88

القياس : 17×24

نوع التجليد : غلاف

الوزن : 0.2 كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة علي جواد

التجليد : مؤسسة الشرق الأوسط للتجليد



دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : 311 ـ هاتف : 2225877 ـ 2228450 ـ فاكس : 2243502

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : 113/6318 ـ تلفاكس : 01/817857 ـ جوال : 03/204459

www.ibn-katheer.com • info@ibn-katheer.com

المدخل
إلى دراسة جامع الترمذي
(المعروف بـ «العلل الصغير»)

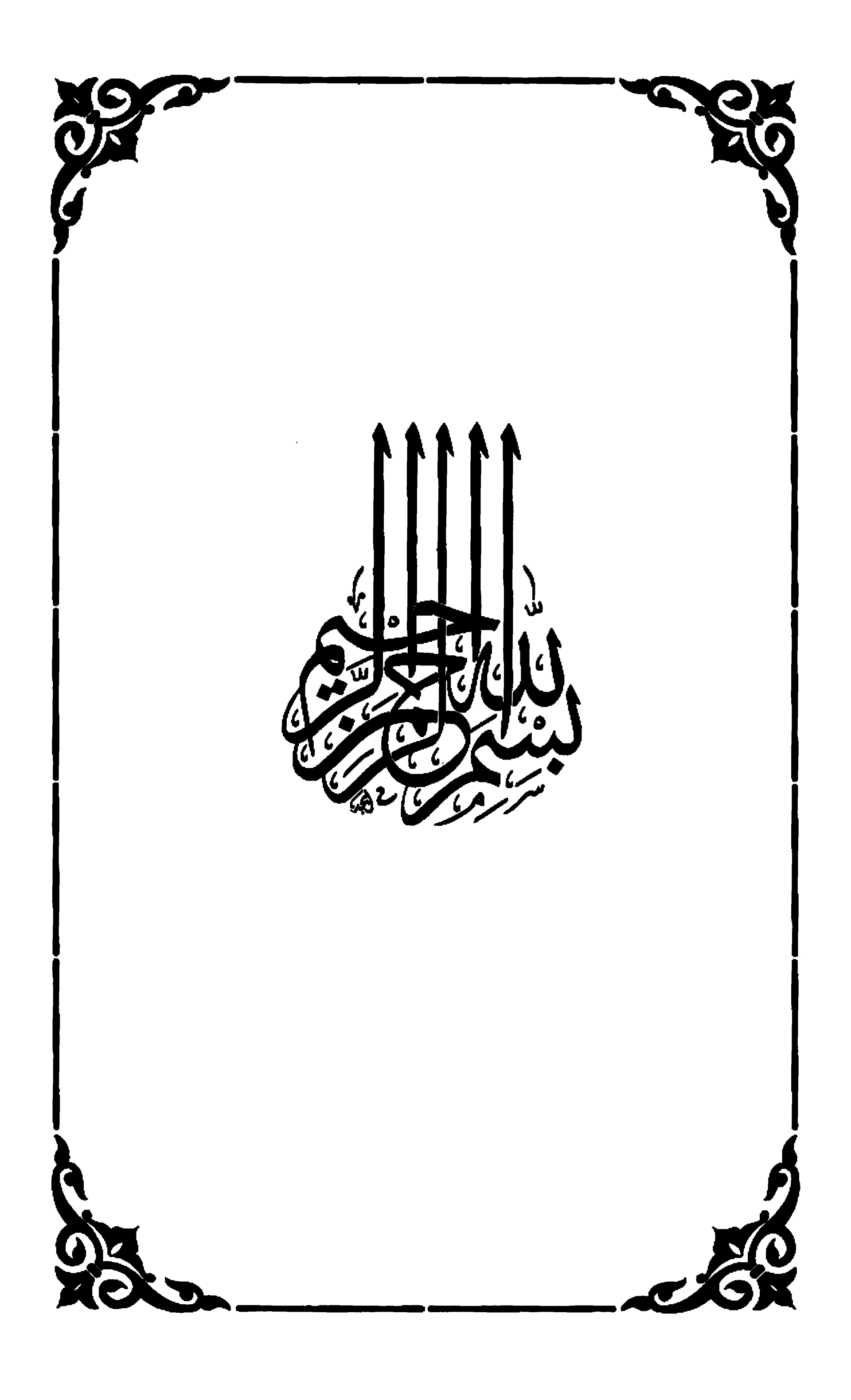
تقديم وتعليق

الشيخ سلمان الحسيني الندوي
أستاذ الحديث بدار العلوم - ندوة العلماء
ورئيس جامعة الإمام أحمد بن عرفان الشهيد (الهند)

اعتنى بإخراجها

سيد عبد الماجد الغوري

دار ابن كثير
دمشق - بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تَـقْـدِمَـةُ المعتني بإخراج الكتاب:

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّد المُرْسَلين: محمَّد وعلى آله وصَحْبِه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسانٍ ودعا بدعوتهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد: فقد جرت العادةُ لدى المؤلِّفين ـ سواء كان المتقدِّمون منهم أو المتأخِّرون ـ إذا فَرَغوا من تصنيف أو تأليف أو شرحِ كتابٍ لهم أن يُوْدِعوا في مُسْتَهلِّه خُلاَصتَه، أو عُصَارةَ علمهم ودراستهم (للموضوع) ، أو أن يذكروا فيه المنهجَ الذي سلكوه في كتبهم ، أو يشرحوا فيه المصطلحاتِ الدائرة ، والعبارات الغامضة في بحوثهم؛ ليكون القارىءُ على بيِّنةٍ وبصيرةٍ من نَهْجِ كُتبهم ، وقد اشتهر هذا الافتتاحُ في عُرْف المؤلِّفين بـ «المقدِّمة» ، وتاريخ هذا الافتتاح لا شكَّ قد بدأ منذ بدأت حركةُ الكتابة والتأليف ، فلَّما وُجِدَ كتابٌ دون المقدِّمة ولو قصيرة. ولا أخوضُ هنا للتعرُّض لتعريفِ هذا التاريخ خشيةً أن يطول به الموضوعُ فلا يَسَعُ له هذه الصفحاتُ المتواضعةُ.

ولكن يَحْسُنُ أن أُقدِّم هنا بعضَ الأمثلة لمقدِّمات كتب الحديث وشروحه ، والتي كان أصحابُها رُوَّاداً فيها.

وأمَّا مقدمات كُتب الحديث فأكتفي بتقديم ثلاثَة أمثلةٍ منها بَدْءاً بمقدِّمة «صحيح مسلم».

وقد بدأ الإمامُ مسلمُ بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ (ت ٢٦١ هـ) «صحيحَه» بمُقَدِّمةٍ ضافيةٍ نافعةٍ ماتعةٍ أبان فيها عن منهجه في الكتاب ، وذَكَرَ جملةً صالحةً من مسائل علوم الحديث وأسماء الرِّجال ، فجاءتْ بالغةَ الرَّوعة في لُغتها وقُوَّتِها ومضمونها وأمثلتها ، فكان ـ رحمه الله تعالى ـ متفرِّداً بهذه المَنْقَبَة بين أصحاب الصِّحَاحِ والسُّنَنِ والمسانيد في عصره وقبل عصره.

والنموذج الثاني من المقدِّمات النفيسة لكتب الحديث هو مقدِّمة «سنن الدَّارِمي» للإمام الحافظ الحُجَّة أبي محمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي (ت ٢٥٥ هـ) ، والذي تَصَدَّى فيها للتعريف بصاحب السُّنَّة النبويَّة ـ عليه ألف ألف سلامٍ ـ وما كان الناسُ عليه قبل البعثة ، كما تَصدَّى لذكر أوَّلِ شأنه عليه الصَّلاة والسَّلام ، وما أكرمه الله به من معجزاتٍ ، وما خَصَّه من الصِّفات المحمَّدية ، والأخلاق النبوية السامية. . . ولزوم أتباعه ، والأدب مع سُنَّته وأَوامِره ونواهيه ، ولم يَسْبِقه أحدٌ من المحدِّثين في هذا النهج الرفيع الشأن ، فقد تفرَّد به رحمه الله تعالى.

ومثال النموذج الثالث لمثل هذه المقدِّمات مقدِّمةُ الإمام مَجْدِ الدِّين أبي السَّعادات مُبارك بن محمَّد المشهور بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، لكتابه العظيم «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» ، والذي صاغها بفصاحة عبارتِه ، وجمال أسلوبِه ، ودِقَّةِ صياغته ، واستوفى فيها أهمَّ مباحثِ علوم الحديث ، فهذه كانت بَعضُ أمثلة مقدِّمات كتب الحديث .

وأمَّا مقدِّمات شروح كتب الحديث فهي كثيرة ، لا تَسَعُ للإحاطة بها هذه الصفحات ، ولكنني أكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ من تلكم المقدِّمات ألا وهي مقدِّمةُ الإمام الحافظ المحدِّث الناقد أبي عُمَر يوسف بن عبد البَرّ الأنْدُلُسِي القُرْطُبِي (ت ٤٦٣) لكتابه الحافل الفَذّ الفريد «التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد» ، والذي أَوْدَع في مقدِّمته النفيسة الواسعة الشاملة مسائلَ عديدةً مُهِمَّةً من علوم الحديث ، وتناولها بشرحٍ وإيضاحٍ ، كذلك بَيَّن فيها منهجَه وطريقته في كتابه ، وقد امتازت هذه المقدِّمةُ العلميةُ النافعةُ المهمَّةُ من بين كتب شروح

الحديث ، وجُدِّدَتْ بالطبع مستقلّةً عن الأصل[1]. ثم كَثُر مثلُ هذه المقدِّمات العلمية لكتب الحديث وشروحه ، وطُبع منها الكثيرُ مستقلاً عن الأصل التابع له.

وأمّا الكتابُ الذي نَسْعَدُ بتقديمه اليوم في هذه الحُلَّةِ الجديدةِ من التحقيق والتعليق فهو أيضاً في الحقيقة مثالٌ رائدٌ ونموذجٌ حَيٌّ من أمثلة نماذج تلك المقدِّمات النفيسة التي ذكرتُها آنفاً ، وإن كان الاختلافُ قد ظَلَّ في تسمية هذا الكتاب بـ «المقدِّمة ، قديماً وحديثاً ، فرأى بعضُ شُرَّاحه أنّه كتابٌ مُسْتَقِلٌّ كُتِبَ مع «الجامع» كما طُبِعَ كتابُ «الشمائل» مع الجامع في طبعة الهند ، حيث إنَّ بعض رواةِ الجامع رواهُ عن الإمام الترمذي مُفْرَداً عن الجامع.

ورأى البعضُ منهم: أنّه بحثٌ تابعٌ للكتاب كالخاتمة له للتعريف بمصطلحاته وتبيينِ عن منهجه.

والأَرْجَحُ ـ كما صَرَّح بذلك أيضاً المحقِّقُ في مقدِّمته للكتاب ـ أنَّ هذا الكتابَ مقدِّمةٌ تابعةٌ لـ «الجامع» بدليلِ ما في أوَّلِهِ وأثنائه من عباراتٍ تربطه بـ « الجامع » ربطاً قويّاً ، والتي لا نعهد بمثلها إلاّ في مقدِّمات الكتب ، ودليلُ ذلك عبارات الإمام الترمذي هذه:

«جميعُ ما في هذا الكتابِ من الحديثِ فهو معمولٌ به»[2].

و«وإنَّما حَمَلْنا على ما بَيَّنَّا في هذا الكتابِ من قولِ الفقهاء وعِلَل الحديث»[3].

---

(١) وذلك بعناية بتحقيق المحدِّث الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ ، والذي أخرجها ضِمْنَ بعضِ الرسائل التي عَنْوَنَها بـ «خمس رسائل في علوم الحديث».

(٢) انظر صفحة (٢٩).

(٣) انظر صفحة (٣٥).

و«وما ذَكَرْنا في هذا الكتابِ (حديثٌ حَسَنٌ) فإنَّما أَرَدْنا به حُسْنَ إسنادِه عندنا. . .»[1].

فمن تأمَّل في هذه العبارات عرف: أنَّ مثلَها لا تُكتب إلاَّ في المقدِّمات، وأمَّا الخلافُ الذي نشأ في هذه المقدِّمة فهو بسبب وُرودها في آخر «الجامع» خلاف المعهود به في عُرف المقدِّمات لا غيرَه.

فقد اشتملت هذه المقدِّمةُ على المباحث الكثيرة الهامَّة، يَصْلُحُ كلُّ واحدٍ منهما أن يكون بحثاً برأسه، وكانت جملةُ البحوث التي ذكرها الترمذيُّ في هذه المقدِّمة ما يلي:

١ ـ البحوث المتعلِّقة بأصول علم الرِّواية:

ـ تكلَّم فيها الترمذيُّ على أنواع التحمُّل، وخَصَّ الإجازةَ بتوسُّعٍ نِسْبِيٍّ.

ـ وتكلَّم على مسألة الرِّواية باللَّفْظ، والرواية بالمعنى، وتكلَّم على زيادة الثقة أيضاً.

٢ ـ البحوث المتعلِّقة بأصولٍ في علوم الرُّوارة:

نَقَل فيها الترمذيُّ اختلافَ العلماء في مشروعية الجَرْح والتعديل، وردَّ على الذين انتقدوا كلامَ المحدِّثين في ذلك؛ بسبب تحرُّجهم من الغِيبة التي توهَّموها في جَرْح الضُّعفاء، وشَدَّد النكيرَ عليهم، ورجَّح وجوبَ نقدِ الرجال؛ لأنه السبيلُ الوحيدُ إلى معرفة الصحيح من الضعيف من السُّنن.

وقسَّم الرُّواة على أربعة أجناسٍ:

ـ الحُفَّاظُ الثقاتُ الذين يَنْدُرُ الخطأُ في أحاديثهم، وقد أحصىٰ العلماءُ أحاديثَهم التي أخطؤوا فيها، وهذا الجنسُ يُحْتَجُّ بأحاديثهم التي تدور عليهم مُطْلَقاً إلاَّ الأحاديث التي نبَّه الحُفَّاظُ على خطئهم فيها.

---

(١) انظر صفحة (٧٥).

ـ الثقاتُ الذين كَثُرَ الخطأُ في أحاديثهم ، ولكنه لم يَفْحُشْ؛ بحيث يغلب على صواب حديثهم ، وهؤلاء الذين نُسَمِّيهم رواةَ مرتبة الاختبار ، الذين يُقْبَلُ من أحاديثهم ما تُوبعوا عليه وما انفردوا به ، دونَ ما خالفوا فيه مَن هو أَحْفَظُ منهم أو أكثرُ عدداً إضافةً إلىٰ اجتناب ما نبَّه الحُفَّاظُ على أنهم أخطؤوا فيه.

ـ قومٌ من العلماء الفقهاء والرُّواة والمفسِّرين غلبَ علىٰ حديثهم الخطأُ ، فهؤلاءِ لا يُقْبَلُ من أحاديثهم إلا ما تُوبعوا عليه ، أو صَحَّحَه بعضُ الحُفَّاظُ الكبارُ مبيِّناً دليلَ تصحيحِه.

ـ قومٌ مِن أصحاب الغفلة والمُتَّهَمِيْن والمتروكين ، وهؤلاءِ لا يُحْتَجُّ بهم ، ولا يُعْتَبَرُ بحديثهم[1].

٣ ـ البحوث المتعلِّقة بأحكامه على أسانيد من حيث القبول أو الرَّدِّ:

وقد نَبَّـه الترمذيُّ في هذه البحوثِ على أنواعٍ من الحديث من حيث القبول أو الرَّدِّ ، وبيَّن فيها:

ـ الحديثَ الحَسَنَ: وقد ضَبَطه بتعريفٍ بيَّن فيه اصطلاحَه في الحسن[2] ، وهو أَلْيَقُ التعاريف بـ (الحديث الحسن).

ـ حُكْمَ زيادةِ الثِّقةِ: وقد بَـيَّن قَـبُولَها إذا كانتْ من ثقةٍ يُـعْتَـمَـدُ على حفظِه ، وقد أفادَ بهذا التنبيه فائدةً هامَّةً ، وأنَّه ليس كلُّ ثقةٍ تُقْبَلُ زيادتُه[3].

ـ وهناك (الحديثُ الصَّحيحُ): لم يعرِّفه التِّرمذيُّ ، اعتماداً على شُهْرتِهِ وظهورِ أمرِهِ.

ـ الحديثَ المُرْسَلَ: ومرادُه بـ (المُرْسَلِ) ما يشمَل المنقطعَ ، كما هو اصطلاحُ

---

(١) انظر: «الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع» للدكتور عَدَاب محمود الحَمْش ، (١/ ١٣٢).

(٢) انظر صفحة (٧٥).

(٣) انظر صفحة (٧٧) ، ويرجع لمزيدٍ من التفصيل إلى تعليق فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر علىٰ «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١٨).

التِّرمذيُّ في «جامعِهِ» ، واستعماله فيه. وقد بيَّن حُكمَه: أنه لا يُحْتَجُّ به عندَ أكثرِ أهلِ الحديثِ[1].

ـ الحديثَ المُنْكَرَ: وقد ذكرَه في ضِمْنِ الغريبِ؛ لأنه تفرَّدَ به الراويُ الضعيفُ[2].

وبهذا ، وبما سبقَ يكونُ قد بيَّن ردَّ الحديثِ لثلاثةِ أسبابٍ ، هي:

(١) ـ الطَّعْنُ في الراوي ، وتمثيله للحديثِ المُنْكَرِ.

(٢) ـ والانقطاعُ في السَّنَدِ.

(٣) ـ والشُّذوذُ ، كما يُشير إليه تعريفُه (الحديث الحَسَن) ، وقولهُ فيه «لم يكنْ شاذّاً»[3]. كما يكونُ قد بيَّن قَبُولَ الحديثِ لاستيفائِهِ صفاتِ القَبُولِ بغيرِهِ كما في تعريف الحسن ، وبنفسِهِ بالأَوْلَى[4].

وقد سكت الترمذيُّ عن الكلام على مصطلحاته الكثيرة ، ليته تكلَّم عليها ، والتي لم يَسْتعملها سِواه ، ولم يُفَضَّ الخلافُ فيها بعد:

٤ ـ البحث المتعلِّق بـ (الحديث الفرد):

وقد سمَّاه الترمذيُّ (الحديثَ الغريبَ) ، وتناول في هذا البحثِ جميعَ أنواع التفرُّد ، وكيفيَّاته[5].

٥ ـ البحوث المتعلِّقة بالفقهيَّات:

ذَكَر فيها الترمذيُّ الأسانيدَ التي نَقَل بها عن العلماء الفقهاء آراءَهم وأقوالَهم الفقهية[6].

---

(١) انظر صفحة (٦٦).
(٢) انظر صفحة (٧٥).
(٣) انظر صفحة (٧٥).
(٤) شرح علل الترمذي: (١/ ٢٦) انظر: تصدير المحقِّق للكتاب.
(٥) انظر صفحة (٧٥).
(٦) انظر صفحة (٣٥).

وهي فائدة جليلةٌ في معرفة صِحَّة الأقوال ، ولا سيّما في معرفة المذاهب المهجورة كمذاهب: الأوزاعي ، والثَّوْري ، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ.

٦ ـ البحوث المتعلِّقة بالصِّناعة الحديثيَّة:

وقال فيها الترمذيُّ: «وما كان فيه مِن ذِكْر العِلَل في الأحاديث والرِّجال والتاريخ فهو ما استخرجتُه من كتاب (التاريخ) للبخاري[١]» ، وتحدَّث على (الحديثِ المُرْسَلِ) وذَكَر بعضاً من أسباب ردِّ المحدِّثين له[٢].

فهذه جملةُ البحوث التي أَوْجَز الترمذيُّ الحديثَ عنها في هذه المقدِّمة القيِّمة ، والتي ـ كما رأيتَ ـ تتناوَلُ أَهَمَّ أركانِ علوم الحديث ، وقد أَثنى عليها الأئمَّةُ وأصحابُ هذه الصناعة ، وناهيك قول ابنِ الأثير فيه: «. . . قد جَمَع فيها فوائدَ حسنةً لا يخفى قَدْرُها على من وَقَف عليها»[٣].

وفي الحقيقة لو تتَبَّع الدارسون هذه البحوثَ في «الجامع» لجاؤوا بِعِدَّةِ مُصنَّفاتٍ نافعةٍ قيِّمةٍ.

وقد طُبعت هذه المقدِّمةُ مستقلَّةً عن «الجامع» لأوَّل مرَّةٍ في الهند عام ١٤١٣هـ ، بتحقيق وتعليق فضيلة أستاذنا الشيخ سلمان الحُسيني النَّدْوِي ـ حفظه الله وأمتع به ـ ، وقُوبلت قبولاً حسناً في هذه البلاد لدى كلِّ من يقرأ «الجامعَ» دراسةً أو تدريساً.

وقد راودتني فكرةُ إخراج هذه المقدِّمةِ النفيسةِ النافعةِ بمزيدٍ من الاعتناء بها وأنا أَقْرأُ شَرْحَها (للحافظ ابن رجب الحنبلي ، المتوفَّى ٧٩٥ هـ) على محقِّقه فضيلةِ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأَمتع به لخدمة السنَّة المطهَّرة ـ لِمَا رأيتُ فيها من الفوائد الجليلة لا يستغني عنها قارئ «الجامعِ» خاصَّةً ، وطالبُ علوم الحديث الشريف عامَّةً ، فقمتُ أثناء تحضير هذه المقدِّمة للتنضيد بالتعريف

---

(١) انظر صفحة (٣٣).
(٢) انظر صفحة (٦٦).
(٣) انظر مقدمته لـ « جامع الأصول ».

بصاحب المقدِّمة ومحقِّقها أوّلاً ، ثم بضَبْط الأسماء ، وإلحاقِ بعض ما سقط من النصوص والعبارات من الأصل بالمقدِّمة معتمداً في ذلك على طبعاتٍ موثوقةٍ لـ «الجامع» ، والتعليقِ على ما دعت إليه الحاجةُ ـ وإلاَّ تعليقات العلاَّمة المحَقِّقِ مُغْنِيَةٌ عن المزيد عليها ـ وكلٌّ ذلك بين المعكوفتين [ ] سواء كان في المَتْن أو الحاشية.

أسألُ الله تبارك وتعالىٰ أن يتقبَّل مني هذا العملَ خالصاً لوجهه ، إنَّه سميعٌ مجيب ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

١١/ رمضان المبارك/ ١٤٢٥ هـ

كَتَبه
المُعْتَـزُّ بالله تعالىٰ
عَبدالماجِـدالغَوْرِيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

[مقدّمة المحقّق]

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المُرسَلين محمد وآله وصحبه أجمعين.

ـ وبعدا فإنَّ مقدّمة الإمام الترمذي لجامعه العظيم لم تُعرف في أوساط طلاّب الحديث الشريف كما عُرفت مقدّمة الإمام مسلم لصحيحه ، ويبدو أنَّ السَّبب في ذلك أمران.

١ ـ إنَّ هذه المقدّمة جاءت في آخر الكتاب ، وهذا خلافُ المعهود في عُرْفِ المقدّمات.

٢ ـ والأمر الثاني وهو الأهمّ: أنَّ هذه المقدّمة سُمِّيَتْ باسم «كتاب العِلَل الصغير» وللإمام الترمذي كتابٌ في العِلَل كبيرٌ ، فَظَنَّ كثيرٌ من الدارسين أنَّ هذا الكتاب مثل كتاب «الشمائل» منهم من أفرده عن الجامع ، ومنهم من ضَمَّه إليه.

ولا أدري من أين جاء هذا الاسمُ؟ ولماذا سُمِّي باسم «العِلَل»؟ هل الإمامُ الترمذي نفسُه سَمَّاه بهذا الاسم؟ إنْ كان ذلك فما هو دليله؟ أو أنه اشتهر به من بعده بهذا الاسم ، فمن الذي سَمَّاه؟

هذه أسئلةٌ لا تزال تضطرب في نفسي ولم أجد لها جواباً شافياً.

ورأيتُ: أنَّ العلامة الحافظ ابن رَجَبْ الحنبلي (ت ٧٣٦ ـ ٧٩٥ هـ) شرح هذه المقدِّمةَ في ضمن «شرح جامع الترمذي» بعنوان «شرح عِلَل الترمذي» شرحاً ضافياً؛ وقد قام بتحقيقه ودراسته الدكتورُ هَمَّام عبد الرحيم سعيد (الأستاذ المساعد بكلية الشريعة في الجامعة الأردنية) في رسالته للدكتوراه[1] بالأزهر الشريف ، ولم يتعرَّض الشارحُ ولا المحقِّقُ للتحقيق في إطلاق هذا الاسمِ عليه ، أهو من الإمام الترمذي أم من غيره؟!

ومعلومٌ لدى الدارسين لعلوم الحديث: أنَّ علم العِلَلِ علمٌ مستقلٌّ خاصٌّ أُفردتْ له فصولٌ في كتب مصطلح الحديث، وصُنِّفتْ فيه كتبٌ مستقلَّةٌ. كـ «كتاب العِلَل» لعليِّ بن المَدِيْني ، و«التاريخ» و«العِلَل» ليحيى بن مَعِيْن ، و«علل الإمام أحمد» ، و«العلل الكبير» للإمام الترمذي ، و«العلل» لابن أبي حاتم و«العلل» للدَّارَقُطْنِيِّ وغيرها من كتب العِلَل ، ولكتب العلل مناهجُ خاصَّةٌ.

ورَغْمَ أنَّ عنوان العِلَل تَوَسَّع فيه ، ولم يقتصر على تعريف العِلَّة الخاص كما أورده الأصوليون من المحدِّثين بل تتناول كتابُ العلل الكلامَ في الرجال بصورةٍ عامةٍ والموازنة بينهم ، والحكم على الأحاديث بالانقطاع ، والإرسال ، وسوء الحفظ ، والوَهْم وغير ذلك من أسباب ضَعْف الحديث.

إلا أنَّ مقدِّمة الإمام الترمذي وثيقةُ العلاقة بجامعه ، فهي تبدأ رأساً بالحديث عن جامعه ، وأنَّ أحاديثه معمولٌ بها غير حديثين ، وأسانيده في كتابه إلى أقوال الفقهاء ، ومصادره التي استفاد منها في كتابه ، والسبب الباعث على تأليف «الجامع» بمنهجٍ خاصٍّ انتهجه فيه ، ثم تحدَّث الإمام الترمذي عن بعض أصول الجَرْح والتعديل ومباحثهما وأصناف الرواة ، وتفاوُتِ مراتبهم وتفاضُلِهم بالحفظ والاتقان ، ثم كان حديثه عن طُرُق تحمُّل الحديث ، وحكم الحديث المُرسَل ،

---

(١) نشرته مكتبة النار ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧ م.
[وقد صَدَرت له طبعةٌ أخرى من دار العطاء في الرياض ، بتحقيق وتعليق فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر ، تشمل على تعليقاتٍ نفيسةٍ واستدراكاتٍ قيمةٍ مفيدةٍ للطَّلَبَة].

وتعريف مصطلحي الحسن والغريب اللذين أكثر من استعمالها. وظاهرٌ: أنَّ هذه المباحث لها علاقةٌ مباشرةٌ بيِّنةٌ بجامعه مع ذكر ما يتعلّق بأصول الجرح والتعديل وقواعدهما وضوابطهما، وهي أمورٌ جديرةٌ بذكرها في مقدِّمة الكتاب كما فعل الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ وليس هذا علم العِلل، ولم يتحدَّث فيه الترمذي عن موضوع العلل، بل عندما ذكر الحديثين اللذين لم تعمل بهما الأمّةُ كما صرح به الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ صرح بأنه ذكر علّة الحديثين في الكتاب، وهو «الجامع»، فلو كانت هذه الرسالةُ خاصةً بالعلل لذكر علّة الحديثين فيها.

ومِن هنا، فإنني لا أرى مسوِّغاً لأن يُجعل هذا التقديم الرائع لكتابه «الجامع» على طريقة الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ كتاباً في العلل مستقلاً، بل ينبغي أن ينظر إليه أنه مدخلٌ لكتابه ومبحثٌ تمهيديٌّ لدراسة أحاديثه، وتعريفٌ للقرّاء بمناهج المحدِّثين ومواقفهم ومراتبهم وآرائهم في قضايا مهمّة إسنادية ومتينة.

وعلى كلٍّ فإنني مُلِحٌّ على طلّاب الحديث الشريف ولاسيَّما الدارسين لكتاب «الجامع» للإمام الترمذي أن يجعلوه مقدِّمةً لكتاب «الجامع» ولا يغفلوا عنه عند قراءة الكتاب، وأن يُدْرَس قبل الشروع في الكتاب كما تُدْرَس مقدِّمة «صحيح مسلم»، وأنَّ من الظلم لكتاب «الجامع» أن تُهجر مقدِّمته، وأن يدخل في الكتاب من غير بابه، وقبل الإطلاع على منهج الإمام الترمذي وطريقته ومصطلحاته!

وقد أخذتُ على نفسي لزاماً من يوم أن أُسند إليَّ تدريسُ «جامع الترمذي» المجلّد الأول من الطبعة الهندية الحجرية ـ وهي في مجلّدين ـ للطلاب الوافدين بكلية الشريعة وأصول الدين، بدار العلوم لندوة العلماء لَكْنُو ـ الهند ـ أن أدرِّس هذا المقدِّمة المعروفة بكتاب «العِلَل الصغير» قبل الشروع في أبواب كتاب «الجامع»، ورأيتُ أنَّ هذه البداية تُبصِّر الطّلابَ بمنهج الإمام الترمذي ومصطلحاته الخاصة، فيبدأ الطالبُ رحلته في الكتاب على بصيرةٍ من طريق المؤلِّف.

وقد رأيتُ من الواجب أن أنوِّه بهذه المقدِّمة وأذكِّر الطلّاب والمدِّرسين بأهميتها في دراسة الكتاب وتدريسه، فلم أَرَ أحسن لخدمة هذا المقصد من أن أقوم بإخراج

هذه المقدّمة بعناوين جانبيةٍ كاشفةٍ عن الموضوعات المهمّة[1]، وتعليقاتٍ يسيرةٍ تُعين عامةَ الطلاب والدارسين ، لعلَّ الله تعالى يُدخلني بها في خدمة كتاب «الجامع» ، ويتقبّل هذا العمل الصغير ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأشكر تلميذي العزيز عبيد الله الإسحاقي البَتْكَلِي فقد ساعدني في عمل المراجعة واستنساخ بعض العبارات من المراجع ، فجزاه الله ـ تعالى ـ خيراً ، وجعله من العلماء الصالحين.

وأخيراً أدعو الله تعالى أن يجزي عنا جميعاً ، أئمّة الإسلام المهديين ويسلك بنا سبيلهم ، ويجمعنا معهم في دار النعيم المقيم ، وأن ينفع بهذه الرسالة طَلَبَةَ العلم المحبِّين للحديث الشريف وعلومه ، ويقسم لنا من دعواتهم الصالحة، أنه حميدٌ قريبٌ مجيبٌ.

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

غرّة محرّم الحرام ١٤١٢ هـ

وكتبه

سلمان الحسيني الندوي

(١) [وقد جعلنا البعضَ منها الرئيسية ، وذلك بوضعها بين الصفرين (00) على رأس الصفحة].

ترجمة
الإمام الترمذي

اسمه ونسبه ونسبته:

هو أبو عيسى محمَّد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي[1] ، الضَّرير ، البُوْغي[2] التِّرمِذِي.

مولده:

مولدُه سنة ٢٠٩ هـ ، أصلُه من (مَرْو) ، وانتقل جَدُّه منها أيام اللَّيْث بن سَيَّار ، واستوطن مدينةَ (تِرْمِذ) فوُلد بها الإمامُ ونشأ[3].

طلبه العلم ورحلاته:

يبدو أنَّ الإمام الترمذي بَدأ التعلُّمَ والدراسة في مدينته ومنطقته وهو في ريعان

---

(١) والسُّلَمي ـ بالضَّمِّ ـ نسبةٌ ولاءٍ إلى بني سُلَيْم ، قبيلةٌ معروفةٌ جداً من قبائل قيس بن عيلان. ذكره العلاَّمة القاري في «شرح شمائل الترمذي» (١/ ٧٠).

(٢) والبوغي نسبة إلى (بُوْغ) ، قريةٌ من قُرى (تِرْمِذ) على ستة فراسخ منها ، نُسب إليها لوفاته فيها. (انظر: «الأنساب»: للسمعاني: ٢/ ٣٣٥).
أمَّا الترمذي فنسبةٌ إلى مدينةٍ ، وكانت مدينةً كبيرةً تقع على الضَّفَّة ا لشمالية لنهر جَيْحون (أموداريا) في تاجكستان ، والمشهور المتداول في تلفُّظها بكسر التاء والميم بينهما راء ساكنة ، وقيل: بفتح التاء وكسر الميم ، وقيل: بضمِّهما.

(٣) انظر مقدِّمة «تحفة الأحوذي» ص (٢٦٧).

شبابه ، فقد طلب العلمَ من مشائخ (خُرَاسان) مثل إسحاق بن رَاهُوْيَهْ نزيل (نَيسابور) ، ثم رحل إلى العراق ثم الحجاز.

قال الحافظُ المِزِّيُّ: «طاف البلادَ وسمعَ خَلْقاً كثيراً من الخُرَاسانيِّين والعراقيِّين والحجازيِّين وغيرِهم»[1] ولم يَرْحَل إلى مصر والشام[2].

شيوخه:

سمع الترمذيُّ الكثيرين مِن كبار أهل العلم وغيرهم ، وشارك الإمامَ البخاريَّ في كثيرٍ من شيوخه ، ومنهم طائفةٌ حَدَّث عنهم الأئمَّةُ السِّتَّةُ كلُّهم وهم:

محمَّد بن بَشَّار ، محمد بن المُثَنَّى ، زياد بن يحيى الحَسَّاني ، عباس بن عبد العظيم العَنْبَري ، أبو سعيد الأشَجُّ ، عبد الله بن سعيد الكِنْدِي، أبو حفص عَمْرو بن علي الفَلَّاس، يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقِي، محمد بن مَعْمَر القَيسي البَحْراني ، نَصَر بن علي الجَهْضَمِي[3].

وأدرك شيوخاً أَقْدَم مِن هؤلاء وسمع حديثَهم ، وروى لهم في كتابه ، فمثلاً: قُتيبة بن سعيد ، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ ، وإسماعيل بن موسى الفَزَّاري ، وأبو مُصْعَب الزُّهري ، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمَة المَرْوَزي.

وقد لقي الإمامَ مسلماً والإمام أبا داود ، وأخذ عنهما لكن لم يُخرِّج عن مسلمٍ في جامعه إلا حديثاً واحداً ، ونقل عن أبي داود قولاً لأحمد بن حنبل في أحد الرُّواة ، ثم لازم الإمامَ البخاري حتى تخرَّج عليه وعُرِف به.

تلامذته:

أمَّا تلامذتُه فكثيرون ، معظمهم من تلك الدِّيار التي كان يسكنها الترمذيُّ ، وقد

---

(١) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥٠ ، ٢٥١).
(٢) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧١).
(٣) مقدمة الجامع: للشيخ أحمد شاكر ، ص (٨١).

أَحْصَىٰ بعضُ المحقِّقين عددَهم ثلاثة وثلاثين[1] ، وقد ذكر الترمذي في حديثين أنَّ البخاري سمع منه ، وكفى بذلك فخراً له.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو الفَضْل البَيْلَماني: «سمعتُ نصر بن محمد الشِّيرْكُوهي يقول: سمعتُ محمد بن عيسى الترمذي يقول: قال لي محمَّدُ بن إسماعيل: «ما انتفعتُ بك أكثر ممَّا انتفعتَ بي»[2].

وذكره ابنُ حِبَّان في (الثقات) وقال: «كان ممَّن جَمَع وَصنَّفَ وحَفِظَ وذاكَرَ».

وقال الخَليليُّ: «ثقةٌ متَّفَقٌ عليه».

وقال الإدريسيُّ: «كان الترمذيُّ أحدَ الأئمَّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث ، صَنَّفَ الجامع ، والتواريخ، والعِلَل تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتقنٍ ، كان يُضْرَب به المثلُ في الحفظ»[3].

وقال الحافظُ المِزِّيُّ: «أحدُ الأئمَّة الحفَّاظ المُبَرِّزين ، ومن نفع الله به المسلمين»[4].

وقال الحاكم النَّيسابوري: سمعتُ عُمَرَ بن عَلَّك يقول: «مات البخاريُّ فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظِ والوَرَعِ والزُّهْدِ ، بكى حتى عَمِي ، وبقي ضريراً سنين»[5].

وفاته:

توفِّي الإمامُ الترمذي بـ (تِرْمِذْ) بقرية (بُوْغ) ـ على قول السَّمعاني ـ ليلة الإثنين

---

(١) انظر: «الإمام الترمذي: الحافظ الناقد ، فقيه السَّلَف ، وجامع السُّنَن» للأستاذ إياد خالد الطَّبَّاع ، ص (٨٣ ـ ٨٦) طبع دار القلم ـ دمشق ـ.

(٢) تهذيب التهذيب: (٩/ ٣٤٤).

(٣) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥٠).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٢٧٣).

(٥) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٥٢).

لثلاث عشرة ليلة مضت من شهر رجب سنة ٢٧٩ هـ ، رحمه الله تعالىٰ .

مؤلَّفاته :

وللإمام الترمذي عِدَّةُ مؤلَّفاتٍ تَدُلُّ على غزارةِ علمه ونباهةِ شأنه ، وهي :

١ ـ الجامع : المعروف بـ «جامع الترمذي» .

٢ ـ الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية ، (وقد طُبع مرارًا) .

٣ ـ العِلَل الصغير : وهو في آخر الجامع (والذي نسعد بتقديمه مُحَقَّقاً ومُنَقَّحاً في هذه الحُلَّة الجميلة بعنوان «المدخل إلى دراسة جامع الترمذي») .

٤ ـ العِلَل الكبير أو «العلل المفرد» : (وقد طُبع بتحقيق الأستاذ حمزة دِيْب مصطفى) .

٥ ـ كتاب الزُّهْد : (قال ابنُ حجر : «لم يَقَعْ لنا»)[1] .

٦ ـ التاريخ[2] .

٧ ـ أسماء الصحابة[3] .

٨ ـ الأسماء والكُنَىٰ[4] .

٩ ـ الرباعيات في الحديث[5] .

١٠ ـ كتابٌ في الجرح والتعديل[6] .

١١ ـ كتابٌ في الآثار الموقوفة : (أشار إليه الترمذيُّ في آخر الجامع) .

---

(١) تهذيب التهذيب : (٩/ ٣٨٩) .
(٢) الفهرست : ص (٣٢٥) ، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٨) .
(٣) البداية والنهاية : (١١/ ٦٦) ، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين (١/ ٤٠٥) .
(٤) تهذيب التهذيب : (٩/ ٣٨٩) .
(٥) الخلاصة : للخزرجي ، ص (٣٥٥) .
(٦) البداية والنهاية : (١١/ ٦٦ ـ ٦٧) .

١٢ ـ وله كتابٌ جليلٌ في التفسير[١].

فكانت هذه مؤلَّفاتُ الإمام الترمذي رحمه الله تعالىٰ ، ذُكرت في ترجَمته في كتب التراجم والأعلام ، وما بقي منها هو رُبعها فحسب ولم يَحْفَظ التاريخُ سوى ما ذكرناه مطبوعاً.

* * *

(١) الخلاصة: للخزرجي ، ص (٣٥٥).

ترجمة
الشيخ سلمان الحُسَيني النَّدوي

اسمه وأسرته:

هو الداعيةُ المربِّي، العالم الجليل، الأستاذ الفاضل الألمعي: الشيخ سلمان بن طاهر الحُسيني النَّدْوِي.

أَبْصَرَ النورَ في أسرةٍ عريقةٍ كريمةٍ، ترجع بأصولها العريقة إلى سيِّدنا الحسين بن عليٍّ عليه السَّلام، اشتهر أبناؤها ومن وليهم بالدعوة إلى سبيل الله، عملاً بالارتحال إلى أقصى البِقاع، مذكِّرين بأيام الله، والمجاهدين في سبيل إعلاء كلمته، وكان في أوَّلهم: المجاهدُ الكبيرُ الإمامُ أحمد بن عرفان الشهيد، (ت ١٢٤٦ هـ)، مؤسِّسُ أوَّلِ دولةٍ إسلامية في الحدود الشمالية الغربية للهند على منهج الخلافة الراشدة[١]، وفي آخرهم: الداعيةُ المُجَدِّدُ، العالمُ الرَّبانيُّ، المفكِّرُ الأديبُ، العلاَّمة أبو الحسن علي الحسني النَّدْوي (ت ١٤٢٠ هـ)، صاحبُ مؤلَّفاتٍ قيمةٍ، ورسائل ماتعةٍ وممتعةٍ، وهو أشهرُ من أن يُعرَّف، يعرفه الحِلُّ والحَرَمُ[٢].

مولده، ونشأته، وتعليمه:

وُلِد الشيخُ سلمان عام ١٩٥٤ م، في مدينة لَكْنُو، وتلقَّى الدراسةَ الابتدائيةَ

---

(١) اقرأ أخبار جهاده ودوره الإصلاحي التاريخي في كتاب «إذا هَبَّتْ ريحُ الإيمان» للعلاَّمة أبي الحسن الندوي، طبع دار ابن كثير بدمشق.

(٢) يرجع للاطلاع على سيرته إلى كتابنا «أبو الحسن الندوي الإمام المفكِّر الداعية المربِّي الأديب» (الطبعة الثالثة) طبع دار ابن كثير بدمشق.

في إحدى مدارس «ندوة العلماء» الفرعية ، ثم حفظ القرآنَ الكريم شأنَ أبناء البيوتات الشريفة في بلاد الهند ، ثم التحق بالمعهد الثانوي الشرعي التابع لـ «ندوة العلماء» ، وانتقل منه إلى المرحلة العالية (كلية الشريعة وأصول الدين) وتخرَّج منها بشهادة الليسانس عام ١٩٧٤ م، وأنشأ في العام نفسه مع جماعةٍ من الطلاب المتخرِّجين «جمعيةَ شباب الإسلام» ـ التي تُعَدُّ اليوم من كُبرى الجمعيات الإسلامية في الهند عملاً ونشاطاً ـ ثم أكمل الدراسات العُليا (في قسم الحديث الشريف وعلومه) وتخرَّج بشهادة الماجستير من «ندوة العلماء» نفسها عام ١٩٧٦ م ، والتحق عام ١٩٧٧ م بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (في الرياض) في الدراسات العليا (في قسم الحديث) ، وتخرَّج منها بشهادة الماجستير في الحديث وعلومه بدرجةٍ ممتازٍ عام ١٩٨٠ م بتقديم رسالته بعنوان «جمع ألفاظ الجَرْح والتعديل ودراستُها من كتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حَجَر» ، والتي أشرف عليها العلاَّمة المحدِّث الأصولي الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ واستفاد منه في الحديث خلال إقامته في هذه الجامعة ، فكان مِن أنبغ تلاميذه وأحبِّهم إليه .

ممارسته في مجال التدريس :

أُختير محاضراً في قسم الحديث النبويِّ الشريف بدار العلوم ـ ندوة العلماء ، ثم أستاذاً فيه ، وعيِّن أخيراً وكيلاً لكليتي الشريعة وأصول الدين إلى جانب مُهِمَّةِ التدريس فيهما .

رحلاتُــه :

وقد طاف الشيخُ الشرقَ والغربَ مَرَّاتٍ داعيةً في سبيل الله لإعلاء كلمته ، ومحاضراً في الجمعيَّات والمؤسَّسات الإسلامية فيها ، ونابَ عن جدِّه العظيم ـ العلاَّمة أبي الحسن الندوي ـ في عديدٍ من المؤتمرات الإسلامية عارضاً لذلك باللغة العربية الفُصحى ، وأَحبَّه الجميع وأُعجِبوا به حيثما حَلَّ وارْتَحَل ـ لدَماثة أخلاقه ، وجُرْأته النادرة على قول الحقِّ ، وفصاحة لسانه بالعربية والأردية) ، وحُسْنِ محاضرته ـ هو أَشْبَهُ بجدِّه العظيم في أعماله العلمية ونشاطاته الدعوية .

وهو مثالٌ بين علماء الهند يُحتَذَى في النَّزاهةِ ، والتَّوَاضُعِ ، والجُرْأَةِ ، والاستقامةِ ، والحِرْصِ على الحقِّ.

نشاطاته الجمَّة في مجالات مختلفة :

يَحْمِلُ ـ حفظه الله تعالى ـ أعباءَ عِدَّةِ مشروعاتٍ إسلاميةٍ في الهند تعجز الجمعياتُ والمجامعُ عن القيام بها.

ومِن أكبر مآثره الخالدة تأسيسُ «مدرسة الإمام أحمد بن عرفان الشهيد الإسلامية» في عام ١٩٧٥ م ، والتي قد تحوَّلتْ اليومَ إلى جامعةٍ كبيرةٍ تُضاهي كبرى الجامعات الإسلامية في الهند.

وكذلك إنشاؤه إلى جانب هذه الجامعةِ عدداً كبيراً من المدارس الدينية والعصرية ، والمعاهد لتعليم التكنولوجية الحديثة لأبناء المسلمين ، والمستشفيات الخيرية للفقراء العَوَام.

مؤلَّفاته ورسائله :

للشيخ مؤلَّفاتٌ نافعةٌ ورسائلٌ ممتعةٌ ـ رغم قِلَّةِ تفرُّغه للتصنيف والتأليف ـ باللغتين العربية والأردية ، وكذلك له باعٌ كبيرٌ وسعيٌ مشكورٌ في نقل بعض مؤلَّفات جدِّه العظيم ـ العلاَّمة أبي الحسن الندوي ـ إلى العربية ، أَذْكُرُ هنا ما هو الجديرُ بالذكر من أعماله العلمية تأليفاً وترجمةً بالاختصار :

١ ـ جَمْعُ ألفاظ الجَرْح والتعديل ودراستُها من كتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

٢ ـ الأمانة في ضوء القرآن.

٣ ـ التعريف الوجيز بكُتب الحديث.

٤ ـ الإمام الدِّهْلَوِيّ وآراؤه في التشريع الإسلامي.

٥ ـ لمحةٌ عن علم الجَرْح والتعديل.

٦ ـ مقدِّمة في أصول الحديث: للمحدِّث الشيخ عبد الحق الدِّهْلَوِي (تحقيق وتعليق).

٧ ـ الفوز الكبير في أصول التفسير: للإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوِي (نقله من الفارسية وعَلَّق عليه تعليقاتٍ طيبةً).

مؤلَّفاتٌ للعلاَّمة أبي الحسن النَّدْوِي نقلها من الأردية إلى العربية:

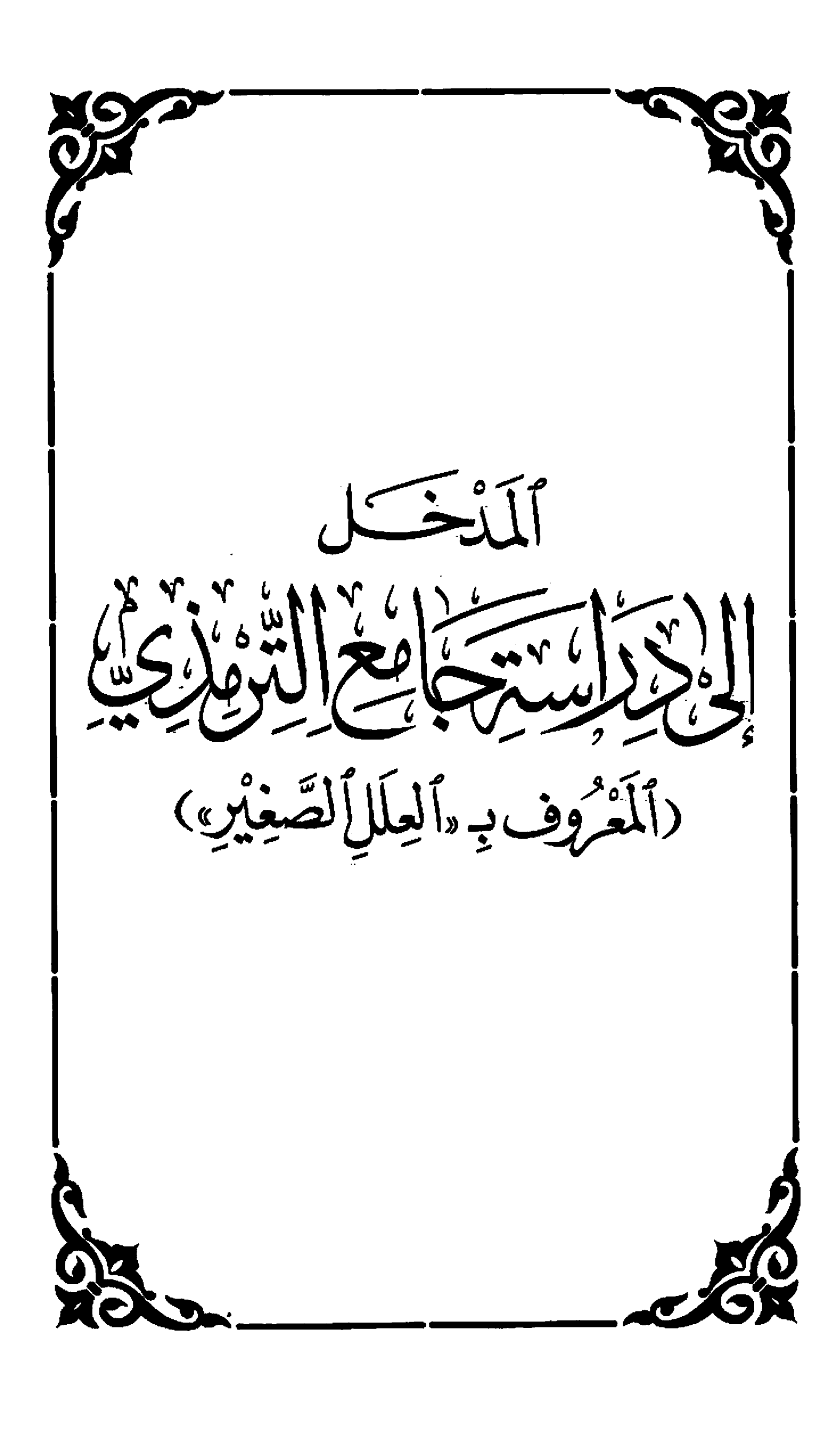
٨ ـ رجال الفكر والدعوة في الإسلام: (الجزء الخاص بالإمام السَّرْهِنْدِي).

٩ ـ رجال الفكر والدَّعوة في الإسلام: (الجزء الخاص بالإمام شاه ولي الله الدِّهْلَوِي).

١٠ ـ في مسيرة الحياة: (الجزء الأول والثاني)[1].

* * *

(١) يُرْجَع لترجمته المستوفاة إلى كتاب «العقد اللُّجَيني في أسانيد الشيخ سلمان الحُسيني» للدكتور محمد أكرم النَّدْوي، طُبع في دار الغرب الإسلامي ببيروت، وقد جَمَع فيه المؤلِّف أسانيدَ الشيخ وكتب له ترجَمةً وافيةً.



المدخل
إلى دراسة جامع الترمذي
(المعروف بـ «العلل الصغير»)

○ أحاديثُ الجامع مَعْمَولٌ بها إلاَّ حَدِيثَيْنِ ○

قال أَبُو عيسى: جَمِيعُ ما فِي هذا الْكِتَابِ مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ مَعْمُولٌ بِهِ، وَبِهِ أَخَذَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ما خَلاَ حَدِيثَيْنِ:

١ ـ «حَدِيثُ ابْنِ عبَّاسٍ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ والْعَصْرِ بالمَدِينَةِ، والْمَغْربِ والْعِشَاءِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ ولا سَفَرٍ ولا مَطَرٍ»[(١)].

٢ ـ وحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّه قالَ: «إذا شَرِبَ الْخَمْرَ فاجْلِدُوهُ، فإنْ عَادَ في الرَّابِعَةِ فاقْتُلُوهُ»[(٢)].

وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ الحَدِيثَيْنِ جَمِيعاً في الْكِتَاب[(٣)(٤)].

---

(١) أخرجه عبد الرَّزَّاق في مسنده (٢/ ٥٥٥) برقم (٤٤٣٤)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٨٠) برقم (٢٦٧٧)، والترمذيُّ في كتاب الصلاة، الباب رقم (١٣٨) برقم (١٨٧).

(٢) أخرجه النَّسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٥٦) برقم (٥٢٩٩)، وأبو داود في كتاب الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، برقم (٤٤٨٥)، والترمذي في أبواب الحدود، باب ما جاء في حدِّ السكران برقم (١٤٤٤) وغيرُهم.

(٣) بيَّن الترمذيُّ ما قد يُستدلُّ به للنسخ، لا أنَّه بيَّن ضَعْفَ إسنادهما.

[امتاز «جامعُ الإمام التِّرمذيِّ» بخصائصَ هامَّةٍ تفرَّدَ بها بين كُتُبِ السُّنَّةِ، منها بيانُه تفقُّهَ العلماءِ بالحديثِ، بأن يذكرَ مذاهبَهم فيما دلَّ عليه الحديثُ الواردُ في شيءٍ من الأحكامِ، وابتناءُ انتفاءِ أحاديثِ الكتابِ على هذا الأصل.

وقد بَيَّنَ التِّرمذيُّ ههنا قاعدةً جليلةً لها أهميةٌ كبيرةٌ، هي: «أنَّ جميعَ ما في «الجامعِ» من الحديث هو معمولٌ به، لم يُجْمَعْ على تركِ العملِ به، ما خلا حديثَين»، ولهذا البيانِ دلالةٌ على قوَّةِ الكتابِ من هذه الحيثيَّة، ونفعٌ عظيمٌ للفقيهِ كي لا يعملَ بحديثٍ منسوخٍ بدلالة انعقادِ الإجماع على خلافهِ، أو لكونه مُتأوَّلاً على غيرِ المتبادر منه، أو مُعَلّاً بعلَّةٍ جَعَلَتْه مخالفاً للإجماع. (انظر تعليقَ فضيلة أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر على «شرح علل الترمذي»: (٢/ ٥٠٤)].

(٤) وقد ذكر العلاَّمةُ ابن رَجَب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (ص: ٢٩) =

○ أسبابُ أقوالِ الفقهاء عند التِّرْمِذي ○

[قالَ]: وَما ذَكَرْنَا في هذَا الْكِتَابِ مِنِ اخْتِيَارِ الْفُقَهَاءِ.

فَمَا كانَ فِيهِ مِنْ:

١ ـ قَوْلِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فأَكْثَرُهُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ:

أ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسىَ عَنْ سُفْيَانَ.

ب: ومِنْهُ مَا حَدَّثَني به أَبُو الفَضْلِ مَكْتُومُ بْنُ الْعَبَّاسِ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ عَنْ سُفْيَانَ.

* * *

٢ ـ ومَا كانَ [فيه] مِنْ قَوْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فأَكْثَرُهُ ما حَدَّثَنا بِهِ:

أ: إِسْحٰقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

ومَا كانَ فِيهِ مِنْ أبوابِ الصَّوْمِ فأَخْبَرَنَا بِهِ.

ب: أَبُو مُصْعَبٍ المَدِيْنِيُّ[1] عَنْ مالكِ بْنِ أَنَسٍ.

وبَعْضُ كَلَامِ مالكٍ ما أَخْبَرَنا بِهِ:

= حديثاً آخر ادَّعى الإجماعَ على خلافه، منها ما أخرجه الترمذيُّ ومنها ما أخرجه غيرُه من الأئمة المحدِّثين، انظر: «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٢٤ ـ ٣٣٢) تحقيق ودراسة الدكتور هَمَّام عبد الحميد سعيد.

(١) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٤): أبو مُصْعَب المَدَني.

ج: مُوسَى بْنُ حِزَامٍ: أَخبَرَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِك بْنِ أَنَسٍ.

* * *

٣ـ وما كانَ فِيهِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ المُبَارَكِ فَهُوَ مَا حَدَّثَنا بِهِ:

أ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الآمُلِيُّ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْهُ، وَمِنْهُ ما رُوِيَ:

ب: عَنْ أَبِي وَهْبٍ[1] عَنْ ابْنِ المُبَارِكِ.

ج: ومِنْهُ ما رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ.

د: ومِنْهُ ما رُوِيَ عَنْ عَبْدَانَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ.

هـ: وَمِنْهُ مَا رُوِي عَنْ حَبَّانَ بْنِ مُوسَى، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ.

و: وَمِنْهُ ما رُوِيَ عَنْ وَهْبِ بْنِ زَمْعَةَ، عَنْ فَضالَةَ النَّسَوي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ، ولَهُ رِجَالٌ مُسَمَّون سِوَى مَنْ ذَكَرْنا عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ.

* * *

٤ ـ وما كانَ فيهِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعيِّ فأكْثَرُه مَا أَخْبَرَنِي بِهِ:

أ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ.

---

(١) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٤): أبو وهب محمَّد بن مُزاحِم.

ب: وما كانَ مِنَ الوُضوءِ والصَّلاَةِ ، حَدَّثنَا به أَبُو الوَلِيدِ الْمَكِّيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ[1] .

ج: وَمِنْهُ ما حَدَّثنَا [به] أَبُو إِسْمٰعِيلَ[2]: حدَّثنَا يُوسُفُ بْنُ يَحْيَىٰ الْقُرَشِيُّ الْبُوَيْطِيُّ عَنِ الشَّافعِيِّ.

د: وذَكَرَ فيه أَشْيَاءَ عَنِ الرَّبيعِ ، عَنِ الشَّافِعِي ، وَقَدْ أجازَ لَنَا الرَّبِيعُ ذٰلِكَ ، وكَتَبَ بهِ إِلَيْنَا.

* * *

٥ ـ وما كان فِيهِ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحٰقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ فَهُوَ ما أَخْبَرَنا بِهِ:

أ: إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ وإِسْحٰاقَ ، إلاَّ ما فِي أَبْوابِ الْحَجِّ والدِّيَاتِ والحُدُودِ فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ إِسْحٰاقَ بْنِ مَنْصُورٍ ، [وَ] أَخْبَرَنِي بِهِ:

ب: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الأَصَمُّ ، عَنْ إِسْحٰاقَ بْنِ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَحْمَدَ وإِسْحٰاقَ. وبَعْضُ كَلاَمِ إِسْحٰاقَ [بْنِ إِبْرَاهِيمَ] أَخْبَرَنَا بِهِ.

ج: مُحْمَدُ بْنُ فُلَيْحٍ[3] عَنْ إِسْحٰاقَ.

وَقَد بيَّنَا هٰذَا عَلَى وَجْهِهِ في الْكتابِ الَّذِي فيهِ المَوْقُوفُ[4].

---

(١) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٥): الوليد المكّي.

(٢) في المصدر السابق (١/ ٣٣٥): أبو إسماعيل التّرمذي.

(٣) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٣٦): محمّد بن أَفْلَح.

(٤) كأنه ـ رحمه الله ـ له كتابٌ مصنَّفٌ أكبر من هذا ، فيه الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة مذكورة كلُّها بالأسانيد ، وهذا الكتاب وضعه للأحاديث المرفوعة ، وإنما يذكر فيه قليلاً من الموقوفات (انظر: «شرح علل الترمذي»: ١/ ٣٣٨).

○ مصَادِرُ التِّرمِذِيِّ في العِلَل والرِّجال والتاريخ ○

وَمَا كانَ فيه مِنْ ذِكْرِ الْعِلَلِ في الأحَادِيثِ والرِّجَالِ والتَّاريخ:

فَهُوَ ما اسْتَخْرَجْتُهُ مِنْ كِتَابِ «التَّاريخِ»[1]، وأَكْثَرُ ذلِكَ ما ناظَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ بْنَ إسْمَاعيلَ[2].

وَمِنْهُ ما نَاظَرْتُ [بِهِ] عَبْدَ الله بْنَ عَبْدِ الرحْمٰنِ[3]، وأبا زُرْعَةَ[4]،

---

(١) أي: «التاريخ الكبير» للإمام البخاري.

(٢) [هو أميرُ المؤمنين في الحديث، وأستاذُ هذه الصِّناعة، وجَبَلُ الحفظِ وإمام الدنيا في فقه الحديث: أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري الجُعْفي مولاهم (ت ٢٥٦ هـ) استفاد منه الإمامُ الترمذي ولازمه مُدَّةً طويلةً، وانتفع بعلمه وفَضْلِه، ولا سيَّما في علل الحديث ورجاله وفنونه، وقد أَكَبَّ الترمذيُّ في التحصيل عنه يُباحِثه ويُناظِره، ويغوصُ معه في غمار العلم، وبَلَغ ذلك غايته فيه، وأُشرب بعبقريَّة أستاذه الإمام البخاري، وصارَ خيرَ خليفةٍ له في علمه وفضله، ومن طالَعَ (جامعه)، وهذه (المقدِّمة)، و(العِلَل الكبير) عَرَف مقدارَ استفادته من هذا العَلَم الشامخ].

(٣) [هو عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن الفَضْل بن بَهْرام الدَّارِميّ، أبو محمَّد: أحدُ الأئمَّة الحفَّاظ المبرِّزين، صاحب «السُّنَن» (ت ٢٥٥ هـ)، قال فيه ابنُ حِبَّان: «كان عبدُ الله بن الرحمـٰن من الحفَّاظ المتقنين، وأهل الوَرَع في الدِّين، ممَّن حَفِظ وجَمَع، وتفقَّه وصَنَّف وحَدَّث...» (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٣١)].

(٤) [هو أبو زُرْعَة عُبَيْدُ الله بـنُ عبد الكريم بن يزيد الرَّازي (ت ٢٦٤ هـ)، أحدُ الأعلام، وحُفَّاظ الإسلام و قال أبو بَكْر بنُ أبي شَيْبَة: «ما رأيتُ أحفظَ مِن أبي زُرْعَة الرَّازي»، وقال إسحاقُ بن رَاهُوْيَه: «كلُّ حديثٍ لا يَعْرِفُه أبو زُرْعَة فليس له أَصْلٌ» وكان من الصَّلاح والعبادةِ والخشيةِ بمحلٍّ عظيمٍ. (انظر: «شرح علل الترمذي» ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢)].

وأَكْثَرُ ذٰلِكَ عَنْ مُحَمَّدٍ ، وأَقَلُّ شَيْءٍ فِيهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ وأَبِي زُرْعَةَ ، [وَلَمْ أَرَ أَحَداً بالْعِرَاقِ ولا بِخُرَاسانَ في مَعْنَى الْعِلَلِ والتَّاريخ ومَعْرِفَةِ الأَسَانِيدِ كَثِيرَ أَحَدٍ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ].

○ السَّببُ الباعث
على بيان مذاهب الفقهاء وعِلَل الحديث ○

[قالَ أبُو عِيسى] وإنَّمَا حَمَلَنَا على ما بَيَّنَّا في هٰذَا الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الفُقَهَاءِ وعِلَلِ الْحَدِيثِ ؛ لأنَّا سُئِلْنَا عَنْ هَذَا فَلَمْ نَفْعَلْهُ زَمَاناً ثُمَّ فَعَلْنَاهُ لِمَا رَجَوْنَا فِيهِ مِنْ مَنْفَعَةِ النَّاسِ ؛ لأنَّا قَدْ وجَدْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ تَكَلَّفُوا مِنَ التَّصْنيف ما لَمْ يُسْبَقُوا إِلَيْهِ ، مِنْهُمْ:

هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ (ت ١٤٨).

وَعَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ (ت ١٥٠).

وسَعِيدُ بْنُ أَبي عَرُوبَةَ (ت ١٥٦).

ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ (ت ١٧٩).

وحَمَّادُ بْن سَلَمَة (ت ١٦٧).

وعَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارِكَ (ت ١٨١).

وَيَحْيى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ت ١٨٢).

ووَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ (ت ١٩٧).

وعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ت ١٩٨).

وغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ والْفَضْلِ صَنَّفُوا ، فَجَعَلَ اللهُ في ذٰلِكَ مَنْفَعَةً كَثيرَةً ، فَنَرْجُو لَهُمْ بِذٰلِكَ الثَّوَابَ الْجَزِيلَ عِنْدَ اللهِ لِمَا نَفَعَ اللهُ الْمُسْلِمينَ بهِ ، فَهُمُ الْقُدْوَةُ فِيما صَنَّفُوا.

○ مشروعية الجَرْح للرُّواة ○

[قالَ أَبُو عيسى] وَقَدْ عَابَ بَعْضُ مَنْ لا يَفْهَمُ علَى أَهْلِ الْحَدِيثِ الْكَلَامَ في الرِّجالِ ، وَقَدْ وَجَدْنَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ مِنَ التَّابعينَ قَدْ تَكَلَّمُوا في الرِّجال ، مِنْهُمُ:

الْحَسَنُ البَصْرِيُّ ، وطَاوُوسٌ تَكَلَّمَا في مَعْبَدٍ الْجُهنيِّ[1] .

وتَكَلَّمَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ في طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ[2] .

وتَكَلَّمَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وعَامِرٌ الشَّعْبِيُّ في الْحَارِثِ الأَعْوَرِ[3] .

وهٰكَذَا رُوِيَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَوْنٍ ، وسُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، وشُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاج ، وسُفيانَ الثَّوْرِيِّ ، ومَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، ويَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ ، وَوَكِيع بْنِ الْجَرَّاحِ ، وعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ ، وغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا في الرِّجالِ ، وَضَعَّفُوا .

---

(١) هو أوّلُ من تكلّم في القدر ، وهو معبد بن خالد الجُهَني ، قتله الحجّاجُ صبراً لخروجه مع ابن الأشعث سنة ٨٠ هـ ، قال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ مبتدعٌ (تقريب التهذيب: ٢/ ٢٦٢).

(٢) هو طلق بن حبيب العنزي ، بصريٌّ ، صدوقٌ عابدٌ ، رُمِيَ بالإرجاء ، مات بعد التسعين (تقريب التهذيب: ١/ ٣٨٠).

(٣) الحارث بن عبد الله الأعور الهَمَداني ، كذَّبه الشعبيُّ في رأيه ، ورُمي بالرفض ، وفي حديثه ضعفٌ ، مات في خلافة ابن الزبير (التقريب: ١/ ١٤١).

جَرْحُ الضُّعفاء نصيحةٌ للمسلمين:

وإنَّما حَمَلَهُمْ على ذٰلِكَ عِنْدَنَا ـ واللهُ أعْلَمُ ـ النَّصِيحَةُ لِلْمُسْلِمينَ، لا يُظَنُّ بِهِمْ: أَنَّهُمْ أَرادُوا الطَّعْنَ على النَّاسِ، أو الْغِيبَةَ، إنَّمَا أَرَادُوا عِنْدَنا أَنْ يُبَيِّنُوا ضَعْفَ هٰؤُلاَءِ؛ لِكَيْ يُعْرَفُوا؛ لأنَّ بعْضَ الَّذِينَ ضُعِّفُوا كانَ صَاحبَ بِدْعَةٍ[1].

---

(١) [والمرادُ بـ «البدعة» عند المحدِّثين: البِدَعُ العَقَدِيَّةُ، لا البِدَعُ الإضافيَّةُ في أبوابِ الفُروع. وأصولُ البِدَعِ تَعودُ جُمْلَتُها إلى: بِدْعَةِ الخَوارجِ، والقَدَرِيَّةِ، والرَّافِضَةِ، والنَّاصِبَةِ، والمُرْجِئَةِ، والجَهْمِيَّةِ، والواقِفَةِ.
فأمَّا الخوارجُ فبدعتُهم أوَّلُ البِدَعِ في الإسلامِ، وذلكَ حينَ شَقُّوا عَصا الطَّاعَةِ وخَرَجوا على أمير المؤمنينَ عليِّ بن أبي طالبٍ، رَضي الله عنه.
والقدريَّة: هُم القائلونَ بنفي القدَرِ، أي: أنَّ الشَّرَّ من خلقِ العَبْدِ لا مِن خلق الله، ومنهم من يقول: لا يعلمه الله من المخلوق حتى يفعلَه.
والرَّافضَة: مُبْغِضو أبي بكر وعُمَرَ وعُثمان رضي الله عنهم، أو مُكفِّروهُم، والغُلاةُ في عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأهلِ بيتِهِ، والشِّيعَة لَقَبٌ يَشمَلُهم، لكن يَدْخل فيه: مُجرَّد تَقديم عليٍّ على أبي بكرٍ وعُمَرَ دونَ البُغْضِ.
والنَّاصِبَةُ: من قابلوا الرَّافضَةَ في بُغْضِ عليٍّ وأهْلِ بيتِهِ.
والمُرْجِئَة: مَن ذهب إلى أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ اعتقاد القلبِ وإقرارِ اللِّسان، وأنَّ الأعمال ليستْ من الإيمان وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص، ومنهم من غَلا فقالَ لا يَضُرُّ مع الإيمان معصيَةٌ.
والجَهْمِيَّة: أتباعُ جَهْم بن صَفوان في نفي صفات الباري تعالىٰ، واعتقادِ خَلْق القرآن.
والواقِفَة: هم من توقَّف في القرآن حينَ ظهرت المقالةُ فيه فقالوا: لا نقول: هو مخلوقٌ، ولا غير مخلوقٍ (انظر: «تحرير علوم الحديث» للشيخ عبد الله بن يوسف الجُدَيْع: ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)].

وبَعْضُهُمْ كانَ مُتَّهَماً في الْحَدِيثِ.

وبَعْضُهُمْ كانُوا أصحَابَ غَفْلَةٍ، وكَثْرَةِ خَطأٍ.

فأرادَ هؤلاءِ الأَئِمَّةُ أَنْ يُبَيِّنُوا أَحْوَالَهُمْ شَفَقَةً عَلَى الدِّينِ وتَثْبيتاً؛ لأَنَّ الشَّهادةَ في الدِّينِ أَحَقُّ أَنْ يُتَثَبَّتَ فِيهَا مِنَ الشَّهَادَةِ فِي الْحُقُوقِ والأَمْوَالِ.

[قالَ]: وأخْبَرَنِي مَحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنِي أَبِي قالَ: «سأَلْتُ سُفْيَان الثَّوْرِيَّ، وشُعْبَةَ، ومَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّجُلِ تكُونُ فِيهِ تُهْمَةٌ أَوْ ضَعْفٌ: أسْكُتُ، أَوْ أُبَيِّنُ؟ قالُوا: بَيِّنْ».

صاحبُ السُّنَّةِ يخلد ذكره والمبتدع لا يُذْكَر:

حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حدَّثَنا يَحْيَى بْنُ آدمَ قالَ: قِيلَ لأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ:

إنَّ أُناساً يَجْلِسُون، ويَجْلِسُ إِلَيْهِمُ النَّاسُ، ولا يُسْتأْهَلُونَ. قالَ: فَقالَ أَبو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ: «كُلُّ مَنْ جَلَسَ جَلَسَ إِلَيْهِ النَّاسُ، وصَاحِبُ السُّنَّةِ إِذَا ماتَ أَحْيَا اللهُ ذِكْرَهُ، والمُبْتَدِعُ لا يُذْكَرُ».

○ أهمية الإسناد ○

بدءُ التفتيش عن الأسانيد:

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ ، أَخْبَرَنا النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَصَمُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمٰعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قالَ:

«كانَ في الزَّمَنِ الأَوَّلِ لا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ ، فلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ؛ سأَلُوا عَنِ الإِسْنَادِ؛ لِكَيْ يأْخُذُوا حَدِيثَ أَهْلِ السُّنَّةِ ، ويَدَعُوا حَدِيثَ أَهْلِ الْبِدَعِ».

الإسنادُ من الدِّين:

حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ قالَ: سَمِعْتُ عَبْدانَ يَقُولُ: قالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارِكِ:

«الإِسْنَادُ عِنْدِي مِنَ الدِّين ، لَوْلاَ الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شاءَ مَا شَاءَ ، فإِذَا قِيلَ لَهُ مَنْ حَدَّثَك؟ بَقِيَ»[1] .

---

(١) [أي بَقِيَ ساكتاً مُنْقطِعاً مُفْحَماً ، وهذا أسلوبٌ معروفُ الاستعمالِ في مُحاوَرَات أهل القرنِ الثاني والثالثِ والرابع ، يَحذِفون بقيَّة هذه الجملةِ للعلم بها ، وأدباً منهم في طَيِّها ؛ لأنها تكشف عن ضَعْف المَقُولة فيه أو نَقْده ، فيتطونها للبُعد عن التصريح بما يفيد الذَّمَّ أو النقص . وهذا خُلُقٌ كريمٌ رفيعٌ=

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، أَخْبَرَنا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى قالَ: ذُكِرَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ حَدِيثٌ ، فَقَالَ: «يُحْتَاجُ لِهٰذَا أَرْكانٌ مِنْ آجُرٍّ».

قالَ أَبُو عِيسَى: يَعْنِي: أَنَّهُ ضَعَّفَ إِسْنَادَهُ.

= مرَاعىً عند السَّلف، (انظر رسالة الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ المطبوعة بعنوان: «الإسناد من الدين...» ص: ٥٣)].

○ كلامُ الأئمّةِ في الرّجال ○

المتروكون عن عبد الله بن المبارك:

حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ ، حَدَّثَنا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارِكِ : أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَ :

الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ[1] .

والْحَسَنِ بْنِ دِينارٍ[2] .

وإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَسْلَمِيِّ[3] .

ومُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمانَ[4] .

وعُثْمَانَ الْبُرِّي[5] .

ورَوْحِ بْنِ مُسافِرٍ[6] .

---

(١) هو البَجَلِيّ الكوفي أبو محمد ، قاضي بغداد ، متروكٌ ، ت ١٥٣هـ (التقريب: ١/ ١٦٩).

(٢) هو أبو سعيد الحسن بن دينار التَّميمي ، قال ابن حِبّان: تركه وكيعٌ وابن المبارك ، فأمّا أحمد ويحيى فكانا يكذِّبانه ، قال يحيى: ليس بشيءٍ ، (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٨٧).

(٣) هو إبراهيم بن محمد أبو إسحاق المدني، متروكٌ، مات ١٨٤ (التقريب: ١/ ٤٢).

(٤) هو أبو الحسن البلخي ، كذَّبوه وهجروه ، ورُمِيَ بالتجسيم ، مات سنة ١٠٥ هـ (التقريب: ٢/ ٢٧٢).

(٥) عثمان بن مِقْسَم البُرِّي (بضم الباء) قال الجَوْزَجاني: كذَّابٌ ، قال أحمد: حديثه منكرٌ ، قال النسائي والدارقطني: متروكٌ ، قال ابن عدي: مع ضَعْفهُ يُكتب حديثُه (الميزان: ٣/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٦) رَوْح بن مسافر: قال ابن معين: لا يُكتب حديثه ، قال الجَوْزجاني: متروكٌ ، وكذا قال أبو داود (الميزان: ٢/ ٦١).

وأبي شَيْبَةَ الْوَاسِطِيِّ[1] .

وعَمْرِو بْنِ ثَابِتٍ[2] .

وأَيُّوبَ بْنِ خُوْطٍ[3] .

وأَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ[4] .

ونَضْرِ بْنِ طَرِيفٍ[5] ـ هُوَ أَبُو جَزْءٍ[6] ـ .

والْحَكَمِ[7] .

وحَبِيب بن حُجُرٍ[8] .

والْحَكَمُ رَوَى لَهُ حَدِيثاً في كِتَابِ الرِّقَاقِ ثُمَّ تَرَكَهُ ، وَ[قالَ] حَبِيبٌ لا أَدْرِي .

---

(1) أبو شيبة إبراهيم بن عثمان الواسِطي: هو ضعيفٌ عند الجمهور من النُّقَّاد (انظر التهذيب: ١/ ١٤٤).

(2) عمرو بن ثابت: ليس بالقوي عندهم (الميزان: ٢/ ٢٤٩).

(3) أيوب بن خُوط: قال النسائي والدارقطني وجماعةٌ: متروكٌ ، وقال الأزدي: كذَّابٌ (الميزان: ١/ ٢٨٦).

(4) أيوب بن سُويد: ضعيفٌ ، قال ابن المبارك: ارْمِ به ، (الميزان: ٤/ ٢٨٧).

(5) نضر بن طريف: قال أحمد: لا يُكتب حديثه ، وقال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث (الميزان: ٤/ ٢٥١).

(6) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٦): أبي جزى.

(7) الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي: قال أحمد: أحاديثه كلُّها موضوعةٌ ، وكان ابن المبارك شديدَ الحمل عليه ، (الميزان: ١/ ٥٧٢).

(8) حبيب بن حجر: هو حُبَيِّب بن حجر بالتصغير: كذا قاله يزيد بن هارون ، ذكره ابن حبان في ثقاته ، وقال ابن معين: ليس به بأس ، وقال أبو زُرْعة: واهيُ الحديث ، تركه ابنُ المبارك (انظر: «شرح علل الترمذي»: ١/ ٢٦٦). جاء في علل الترمذي آخر الجامع: (وحبيب الحكم) ، وهو خطأ.

قالَ أحمد بْنُ عَبْدَةَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَانَ قالَ: «كانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ قَرَأَ أَحَادِيثَ بَكْرِ بْنِ خُنَيْسٍ[1]، فكانَ أَخِيراً إذا أَتَى عَلَيْها أَعْرَضَ عَنْهَا، وكانَ لا يَذْكُرُهُ».

قال أَحْمَدُ: وحَدَّثنَا أَبُو وَهْبٍ قال: «سَمَّوْا لِعَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ رَجُلاً يَهِمُ في الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لأَنْ أَقْطَعَ الطَّرِيقَ، أَحَبُّ إِلَيَّ [مِنْ] أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ».

[قَالَ]: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنِ حِزَامٍ قالَ: سَمِعْتُ يزيدَ بْنُ هَارونَ يَقُولُ: «لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍ النَّخَعِيِّ الكُوفِيِّ»[2].

[حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ: حَدَّثَنا أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ قالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: «ما رأَيتُ أَحَداً أَكْذَبَ مِنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، ولا أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ»].

[قالَ أَبُو عِيسَى: وسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: «لَوْلاَ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، ولَوْلا حَمَّادٌ لكانَ أَهْلُ الْكوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهٍ»].

---

(١) بكر بن خُنيس: كوفي عابد سكن بغداد، صدوقٌ له أغلاطٌ، أفرط فيه ابنُ حِبّان (التقريب: ١/ ١٠٥).

(٢) سليمان بن عمرو أبو داوٗد النخعي، قال عنه يحيى: معروفٌ بوضع الحديث، وقال أيضاً: كان أكذبَ الناسِ، وقال شريكٌ: ذاك كذّابُ النخع. (الميزان: ٢/ ٢١٦).

○ روايةُ الضُّعفاء والرّواية عنهم ○

[قالَ أَبُو عِيسَى]: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: «كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، فَذَكَرُوا مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ، فَذَكَرُوا فِيهِ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وغَيْرِهِمْ ، فَقُلْتُ: «فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ» ، فَقَالَ: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟!» قُلْتُ: «نَعَمْ».

[حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ]: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ: حَدَّثَنَا الْمُعَارِكُ بْنُ عَبَّادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ [إِلَى أَهْلِهِ]» ، قالَ: فَغَضِبَ أَحْمَدُ بْن حَنْبَلٍ ، وقالَ: «اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ ، [اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ]» مَرَّتَيْن.

[قالَ أَبُو عِيسَى]: وإِنَّمَا فَعَل هٰذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لأنَّهُ لَمْ يُصَدِّقْ هٰذَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، والْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ[1] يُضَعَّفُ في الْحَدِيثِ ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ[2] ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ جِدّاً في الْحَدِيثِ.

لا يُحْتَجُّ بحديثِ المُتّهَمِ والمُغَفّلِ وكثيرِ الخطأ إذا انفرد:

[قال أَبُو عِيسَى]: فَكُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثٌ مِمَّنْ يُتَّهَمُ أَوْ يُضَعَّفُ لِغَفْلَتِهِ وَكَثْرَةِ خَطَئِهِ ، ولا يُعْرَفُ ذَلِكَ الْحَدِيثُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِهِ فَلاَ يُحْتَجُّ بِهِ.

---

(١) حجَّاج بن نصير: ضعيفٌ ، كان يقبل التلقين ، ت ٢١٣ هـ (التقريب: ١/ ١٥٤).

(٢) عبد الله بن سعيد المَقْبُري: قال ابن معين: ليس بشيء ، قال الدارقطني: متروكٌ ذاهبٌ ، قال البخاري: تركوه (الميزان: ٢/ ٤٢٩).

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ ، وبَيَّنُوا أَحْوَالَهُمْ لِلنَّاسِ.

اتَّقُوا الكَلْبِيَّ:

حدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُنْذِرِ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ ، قالَ: قالَ لَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «اتَّقُوا الكَلْبِيَّ» ، فَقِيلَ لَهُ: فإِنَّكَ تَرْوِي عَنْهُ! قالَ: «أنا أَعْرِفُ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ».

حالُ أبَانَ بن أبي عيَّاش:

[قالَ]: وأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمٰعِيلَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قالَ: «لَمَّا ماتَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ اشْتَهَيْتُ كَلَامَهُ ، فتَتَبَّعْتُهُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَسَنِ ، فأَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبي عَيَّاشٍ فَقَرأ [هُ] عَلَيَّ كُلَّهُ عَنِ الْحَسَنِ ، فَمَا أَسْتَحِلُّ أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ شَيْئاً».

[قال أَبُو عِيسَى]: وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ ، وإِنْ كانَ فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ والْغَفْلَةِ ما وَصَفَهُ أَبُو عَوَانَةَ وغَيْرُهُ فَلا يُغْتَرَّ بِرِوَايَةِ الثِّقَاتِ عَنِ النَّاسِ ؛ لأَنَّه يُرْوَى عَنْ ابْنِ سِيرينَ قالَ: «إنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُنِي فَمَا أَتَّهِمُهُ ، ولٰكِنْ أَتَّهِمُ مَنْ فَوْقَهُ».

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ واحِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يَقْنُتُ في وِتْرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ.

وَرَوَى أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسعودٍ: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يَقْنُتُ في وِتْرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ.

هٰكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبي عَيَّاشٍ.

وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عيَّاشٍ بهٰذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ هٰذَا ،

وَزَادَ فيهِ ، قالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: «وأَخْبَرَتْنِي أُمِّي: أنَّها بَاتَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَتِ النَّبِيَّ قَنَتَ في وِتْرِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ».

[قالَ أَبو عِيسَى]: وأَبَانُ بْنُ أَبي عَيَّاشٍ وإنْ كان قَدْ وُصِفَ بالْعِبَادَةِ والاجْتِهَاد فَهذِهِ حَالُهُ في الحَدِيث..

قد يكون الرّجلُ صالحاً ولا يُقيم الشهادةَ فلا يُشتَغَل بروايته:

والْقَوْمُ كانُوا أَصْحَابَ حِفْظٍ ، فَرُبَّ رَجُلٍ ـ وإنْ كانَ صَالِحاً ـ لا يُقِيمُ الشَّهادَة ، ولا يَحْفَظُها.

فَكُلُّ مَنْ كانَ مُتَّهَماً في الْحَدِيثِ بالكَذِبِ ، أَوْ كانَ مُغَفَّلاً يُخْطِيءُ الكَثِيرَ ، فالَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الأَئِمَّةِ أَنْ لاَ يُشْتَغَلَ بالرِّوَايَةِ عَنْهُ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ المُبَارَكِ حَدَّثَ عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُمْ تَرَكَ الرِّوايَةَ عَنْهُمْ.

[أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ حِزَامٍ قالَ: سَمِعَ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: «كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُقَاتِلٍ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، فَجَعَلَ يَرْوِي عَنْ عَونِ بْنِ أَبِي شَدَّادٍ الأَحَادِيثَ الطِّوَالَ الَّذي كانَ يَرْوِي في وَصِيَّةِ لُقْمَانَ ، وَقَتْلِ سَعِيد بْنِ جُبَيْر وما أَشْبَهَ هَذِهِ الأَحَادِيثَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَخِي أَبِي مُقَاتِلٍ: «يَا عَمِّ! لا تَقُلْ: حَدَّثَنَا عَوْنٌ؛ فإنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ هَذِهِ الأَشْيَاء» ، قالَ: «يا بُنَيَّ! هُوَ كَلاَمٌ حَسَنٌ»].

○ الاختلاف في قومٍ من جِلّة أهل الحديث توثيقاً وتضعيفاً ○

وَقَدْ تكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ في قَوْمٍ مِنْ أَجِلَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وضَعَّفُوهُمْ منْ قِبَلِ حِفْظِهِمْ، ووثَّقَهُمْ آخَرُونَ مِنَ الأَئِمَّةِ بِجَلالَتِهِمْ وَصِدْقِهِمْ وإِنْ كانُوا قَدْ وَهَمُوا فِي بَعْضِ ما رَوَوْا.

وَقَدْ تكَلَّمَ يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ في مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو[1]، ثُم رَوَى عَنْهُ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ العَطَّار البَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ المَدِينِيِّ قالَ: سأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ فقَال: «تُرِيدُ الْعَفْوَ أَوْ تُشَدِّدُ؟» قُلْتُ: لا، بَلْ أُشَدِّدُ، فقالَ: «لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ تُرِيدُ، كان يَقولُ: أَشْيَاخُنَا: أَبُو سَلَمَةَ[2]، ويَحيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ حَاطِبٍ»[3].

قالَ يَحْيَى: وسَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحمَّدِ بْنِ عَمْرٍو؟ فَقَالَ فَيهِ نَحْوَ ما قُلْتُ، قالَ عَلَيٌّ: قالَ يَحْيى: «ومُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو أَعْلَى

---

(١) محمد بن عمرو: صدوقٌ له أوهامٌ، ت ١٤٥ هـ (التقريب: ٢/ ١٩٦)، وسئل ابنُ معين عن محمد بن عمرو فقال: «ما زال الناس يتقون حديثَه»، قيل له، وما علّةُ ذلك؟ قال: «كان يحدِّث مرّةً عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدِّث به مرّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة» (التهذيب: ٩/ ٣٨٦).

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن: ثقةٌ مُكثِرٌ. ت ١٩٤ هـ (التقريب: ٢/ ٤٣٠).

(٣) يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة: ثقةٌ، ت ١٠٤ هـ (التقريب: ٢/ ٣٥٢).

مِنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ[1] ، وَهُوَ عِنْدِي فَوْقَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ حَرْمَلَةَ[2]».

قالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى ما رَأَيْتَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بِنْ حَرْمَلَةَ؟ قالَ «لَوْ شِئْتُ أَنْ أُلَقِّنَهُ لَفَعَلْتُ» ، قالَ: كَانَ يُلَقَّنُ؟ قالَ: «نَعَمْ».

قالَ عَلِيٌّ: «وَلَمْ يَرْوِ يَحْيَى عَنْ شَرِيكٍ[3] ، ولاَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ[4] ، ولا عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ صُبَيْحٍ[5] ، وَلاَ عَنِ المُبَارَك بْنِ فَضَالَةَ[6] .

[قالَ أَبُو عِيسَى]: وإِنْ كانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ [الْقَطَّانُ] قَد تَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْ هٰؤُلاَءِ؛ فَلَمْ يَتْرُكِ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ: أَنَّهُ اتَّهَمَهُمْ بالْكَذِبِ ولٰكِنَّهُ تَرَكَهُمْ لِحَالِ حِفْظِهِمْ ، وذُكِرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْدٍ: أَنَّهُ كانَ إِذَا رَأى الرَّجُلَ يُحَدِّثُ عَنْ حِفْظِهِ مَرَّةً هكذا ومَرَّةً هٰكَذَا ، ولا يَثْبُتُ عَلَى رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ؛ تَرَكَهُ.

---

(١) سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان أبو يزيد المدني: صدوقٌ تغيَّر بأخَرَةٍ ، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً (التقريب: ١/ ٣٣٨).

(٢) عبد الرحمن بن حَرْمَلة المدني صدوقٌ ، ربماأخطأ ، ت ١٤٥ هـ (التقريب: ١/ ٤٧٧).

(٣) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي: صدوقٌ يخطئ كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولِّي القضاء بالكوفة ، كان عادلاً فاضلاً عابداً ، ت ١٧٧ هـ (التقريب: ١/ ٣٥١).

(٤) أبو بكر بن عيَّاش المُقريء الكوفي: ثقةٌ عابدٌ إلا أنه لمَّا كبر ساء حفظُه ، وكتابه صحيحٌ ، ١٩٤ هـ (التقريب: ٢/ ٣٩٩).

(٥) الربيع بن صبيح: صدوق سَيِّيء الحفظ ، كان عابداً مجاهداً ، أول من صنَّف بالبصرة ، خرج غازياً إلى السند فمات سنة ١٦٠ هـ (التهذيب: ٣/ ٢٤٧).

(٦) المبارك بن فَضالة: صدوقٌ يدلِّس ويسوِّي ، ت ١٦٦ هـ (التقريب: ١/ ٢٢٧).

وَقَدْ حَدَّثَ عَنْ هٰؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكَهُمْ يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ ، وَعَبْدُ اللهِ ابْنُ المُبَارَكِ ، وَوَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وغَيْرُهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ.

○ طائفةٌ من جِلَّة أهل الحديث تُكُلِّمَ فيهم مِن جهة حفظِهم ○

[قال أَبُو عِيسَى]: وهٰكَذَا تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ في سُهَيلِ بْنِ أَبي صَالِح، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ[1] وحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ[2] ومُحَمَّدِ بنِ عَجْلَانَ[3]، وأَشْبَاهِ هؤلَاءِ مِنَ الأَئِمَّةِ، إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِيهِمْ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِمْ في بَعْضِ ما رَوَوْا وقَدْ حَدَّثَ عَنْهُمْ الأَئِمَّةُ.

حَدَّثَنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الحُلْوَانِيُّ: حدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ المَدِيْنِيِّ قالَ: قالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «كُنَّا نَعُدُّ سُهَيْلَ بْنَ أَبِي صَالِح ثَبْتاً في الْحَدِيثِ».

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قالَ: قالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: «كان مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ثِقَةً مأْموناً في الحَديثِ».

[قالَ أَبُو عِيسَى]: وإِنَّمَا تَكَلَّمَ يَحْيى بْنُ سَعِيد القَطَّانُ عِنْدَنا في رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ[4]؛

حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: قال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلانَ: «أَحَادِيثُ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ: بَعْضُهَا: سَعِيدٌ

---

(١) محمد بن إسحاق بن يَسَار، إمام المغازي، صدوقٌ يدلِّس، رُمِي بالتشيُّع والقدر، ١٥٠ هـ (التقريب: ٢/ ١٤٤).

(٢) حمَّاد بن سلمة: ثقةٌ عابدٌ، أَثبتُ الناس في ثابتٍ، تغيَّر حفظه بأخَرَةٍ، ت ١٦٧ (التقريب: ١/ ١٩٧).

(٣) محمد بن عَجْلان: صدوقٌ إلا أنه اختلطت عليه أحاديثُ أبي هريرة، ت ١٤٨ هـ (التقريب: ٢/ ١٩٠).

(٤) سعيد بن أبي سعيد كَيْسان المَقْبُري: ثقةٌ، تغيَّر قبل موته بأربع سنين (التقريب: ١/ ٢٩٧).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وبَعْضُهَا: سَعِيدٌ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبي هُرَيرَة، فاخْتَلَطَتْ عَلَيَّ، فَصَيَّرْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

وإِنَّمَا تَكَلَّمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عِنْدَنَا في ابْنِ عَجْلاَنَ لِهٰذَا، وقد رَوَى يَحْيَى عَنِ ابْنِ عَجْلانَ الْكَثِيرَ.

[قالَ أَبُو عِيسَى]: وهٰكَذَا مَنْ تَكَلَّمَ في ابْنِ أبي لَيْلَى[1]، إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

قالَ عَلِيٌّ: قالَ يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ: «رَوَى شُعْبَةُ عن ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ النبيِّ ﷺ في الْعُطَاسِ».

قالَ يَحْيى: «ثُمَّ لَقِيتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَحَدَّثَنَا عَنْ أَخِيهِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

قالَ أَبُو عِيسَى: ويُرْوَى عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى نَحْوُ هٰذَا غَيْرُ شَيءٍ، كانَ يَرْوِي الشَّيْءَ مَرَّةً هكَذا ومَرَّةً هٰكَذَا ـ يَعْنِي الإِسْنَادَ ـ وإِنَّما جَاءَ هٰذَا مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ؛ لأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ مَضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كانُوا لا يَكْتُبُونَ، ومَنْ كتَبَ مِنْهُمْ إِنَّمَا كان يَكْتُبُ لَهُمْ بَعْدَ السَّمَاعِ.

وسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «ابْنُ أَبِي لَيْلَى لا يُحْتَجُّ بهِ».

وكَذَلِكَ مَنْ تَكَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ في مُجَالِدِ ابْنِ سَعِيدٍ[2]،

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن، صدوقٌ يدلِّس، رُمِي بالتشيُّع والقدر، ت ١٥٠ هـ (التقريب: ٢/ ١٤٤).

(٢) مُجالِد بن سعيد الهَمَداني: أبو عمرو الكوفي، ليس بالقويّ، وقد تغيَّر في=

وَعَبْدِ اللهِ بنِ لَهِيْعَةَ[1] ، وغَيْرِهما إِنَّمَا تَكَلَّمُوا فِيهِمْ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِمْ وكَثْرَةِ خَطَئِهِمْ ، وقَدْ رَوَى عَنْهُمْ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ .

تَفرُّدُ سيِّىء الحفظِ لا يُحتَجُّ به:

فإذا تفَرَّدَ أَحَدٌ مِنْ هٰؤُلاءِ بِحَدِيثٍ وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ؛ لَمْ يُحْتَجَّ بِـهِ ، كما قالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : «ابْنُ أَبِي لَيْلَى لا يُحْتَجُّ بِهِ» ، إِنَّمَا عَنَى إِذَا تَفَرَّد بالشَّيْءِ ، وأَشَدُّ ما يَكُونُ هٰذَا إِذَا لَمْ يَحْفَظِ الإِسْنَادَ ، فَزَادَ في الإِسْنَادِ ، أَوْ نَقَصَ ، أَوْ غَيَّرَ الإِسْنَادَ ، أَوْ جَاءَ بِمَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ المَعْنَى .

= آخر عمره ، ت ١٤٤ هـ (التقريب: ٢/ ٢٢٩).

(١) عبد الله بن لَهِيْعَة بن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوقٌ ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أَعْدَلُ من غيرهما ، وله في مسلمٍ بعضُ شيء مقرون ، ت ١٧٤ هـ (التقريب: ١/ ١٤٤).

○ الرّوايةُ بالمعنى ○

جواز الرّواية بالمعنى إذا لم يتغيّر المعنى:

فأمَّا مَنْ أقامَ الإسْنَادَ وحَفِظَهُ وغَيَّرَ اللَّفْظَ فإنَّ هذا واسعٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يتغيَّرِ المَعْنَى.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار: حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حدَّثَنا مُعاوِيَةُ بْنُ صَالِح عَنِ العَلاَءِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ واثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ قالَ: «إذَا حَدَّثْناكُمْ على الْمَعْنَى فَحَسْبُكُمْ».

حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيْرِينَ قالَ: «كُنْتُ أَسْمَعُ الحَدِيثَ مِنْ عَشَرَةٍ اللَّفْظُ مُخْتَلِفٌ والمَعْنَى وَاحِدٌ».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيع: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قالَ: كانَ إبْراهيمُ النَّخَعِيُّ، والْحَسَنُ، والشَّعْبِيُّ يأْتُونَ بالْحَدِيثِ عَلَى المَعَانِي، وكانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ومُحَمَّدُ بْنُ سِيرينَ، ورَجَاءُ بْنُ حَيْوَةَ يُعِيدُونَ الحَدِيثَ عَلَى حُرُوفِهِ.

حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِياثٍ عَنْ عَاصِمِ الأَحْوَلِ قال: قُلْتُ لأَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ: إنَّكَ تُحَدِّثُنا بالْحَدِيثِ ثُمَّ تُحَدِّثُنَا بِهِ عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثْتَنَا؟ قالَ: «عَلَيْكَ بالسَّمَاعِ الأَوَّلِ».

حَدَّثَنَا الجَارُودُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الرَّبيعِ بْنِ صُبَيْحٍ عَنِ الْحَسَنِ قالَ: «إِذَا أَصَبْتَ المَعْنَى؛ أَجزَأَكَ».

حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ عَنْ سَيْفٍ ـ هُوَ ابْنُ سُلَيْمَان ـ قالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِداً يَقُولُ: «أَنْقِصْ مِنَ الْحَدِيثِ إِنْ شِئْتَ، ولا تَزِدْ فيهِ».

حَدَّثَنا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ: حَدَّثَنا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ رَجُلٍ قال: خَرَجَ إِلَيْنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، فَقَالَ: «إِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِنِّي أُحَدِّثُكُمْ كَما سَمِعْتُ؛ فلا تُصَدِّقُونِي، إِنَّمَا هُوَ المَعْنَى».

حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قالَ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: «إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى وَاسِعاً؛ فَقَدْ هَلَكَ النَّاسُ».

○ تفاضُلُ أَهْلِ العِلْمِ بالحفظِ والإتقانِ ○

[قالَ أَبُو عيسى]: وإنَّمَا تفاضَلَ أَهْلُ الْعِلِمِ بالْحِفْظ ، والإِتْقَانِ ، والتَّثَبُّتِ عِنْدَ السَّمَاعِ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْخَطَأِ والْغَلطِ كثيرُ أَحَدٍ مِنَ الأَئِمَّة مَعَ حِفْظِهِمْ.

حفظُ أبي زُرْعَة:

حدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازيُّ: حَدَّثَنا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ قالَ: قالَ لي إبْراهِيمُ النَّخَعِيُّ: «إذَا حَدَّثْتَنِي؛ فَحَدِّثْنِي عَنْ أَبي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، فإِنَّهُ حَدَّثَنِي مَرَّةً بِحَدِيثٍ ، ثُمَّ سأَلْتُهُ بَعْدَ ذٰلِكَ بِسنينَ فَما أَخْرَمَ مِنْهُ حَرْفاً»[1] .

اهتمامُ سالِمِ بن أبي الجَعْد بالكتابة:

حَدَّثنا أَبُو حَفْصٍ عَنْ عَمْرو بْنِ عَلِيٍّ: حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ قالَ: قُلْتُ لإِبْرَاهيمَ: «ما لِسَالِمِ بْنِ أَبي الجَعْدِ أَتَمُّ حَدِيثاً مِنْكَ؟» قالَ: «لأَنَّهُ كان يَكْتُبُ».

حفظُ عبد الملك بن عُمَيْر:

حَدَّثَنا عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ العَلاَءِ بْنِ عَبدِ الْجَبَّارِ: حَدَّثَنا سُفْيَانُ قالَ:

---

(١) جاء في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٩): «ثم سألته بعد ذلك بسنتين ، فلم يُخرِجْ منه حرفاً».

قال عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ: «إنِّي لأُحَدِّثُ بالْحَدِيثِ، فَمَا أَدَعُ مِنْهُ حَرْفاً[1]».

حفظُ قتادة:

حدَّثَنا الحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ البَصْرِيُّ: حَدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حدَّثنا مَعْمَرٌ قالَ: قال قتادَةُ: «مَا سَمِعتْ أُذُنَايَ شَيْئاً قَطُّ إلاَّ وَعَاهُ قَلْبِي».

الزُّهريُّ أَنَصُّ للحديث:

حدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ المَخْزُومِيُّ: حدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بنْ دِينَارٍ قالَ: «ما رَأَيْتُ أَحداً أَنصَّ لِلْحَديثِ مِنَ الزُّهْرِيِّ»[2].

مكانةُ يحيى بن أبي كثير:

حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قالَ: قالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيانيُّ: «مَا عَلِمْتُ أحداً كان أَعْلَمَ بِحَديثِ أَهلِ

---

(١) [قال الحافظ بن رَجَبْ الحنبلي رحمه الله تعالى: وقال ابنُ أبي حاتم: حدَّثنا صالحُ بن أحمد، حدَّثنا عليُّ المَدِيني قال: سمعتُ عبد الرحمن بن المهدي يقولُ: «كان سفيان يعجبُ من حفظِ عبد الملك!» قال صالحٌ: قلتُ لأبي: هو عبد الملك بن عُمَيْر؟! قال: نعم. قال ابنُ أبي حاتم: فذكرتُه لأبي؟ قال: «هذا وَهَمٌ! إنّما هو عبد الملكُ بن أبي سليمان، وعبدُ الملك بن عُمَيْر لم يُوْصَف بالحفظ».
وتعقَّب على كلام الحافظ بن رَجَبْ هذا محقِّقُ الكتاب فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر وقال: «وما ذكره أبو حاتم: أنَّ ثناء سفيانَ لعبد الملك بن أبي سليمان صحيحٌ. . . . (شرح علل الترمذي: ١/ ١٦٤)].

(٢) أي: أَحْسَنَ سياقاً وأتَمَّ لنَصِّ الحديث، ورُوي عن عَمْرو بن دينار: أنه قال: «ما رأيتُ أحداً أَبْصَرَ بالحديث من الزهري» وفي رواية: «أَنْسَقَ للحديث» (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٤٢).

المَدِينَةِ بَعْدَ الزُّهْرِيِّ مِنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ».

أيُّوب أعْلَمُ بحديث محمّد بن سيرين:

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قالَ: كان ابنُ عَوْنٍ يُحَدِّثُ، فإِذَا حَدَّثْتُهُ عَنْ أَيُّوبَ بِخِلاَفِهِ؛ تَرَكَهُ، فأَقُولُ: قَدْ سَمِعْتَهُ، فَيَقُولُ: «إِنَّ أَيُّوبَ كان أَعْلَمَنَا بِحَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سيرينَ».

مِسْعَرٌ مِن أَثْبَتِ النّاس:

حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: قُلْتُ لِيَحْيِ بْنِ سَعِيدٍ: «أَيُّهُما أَثْبَتُ؟ هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ أَمْ مِسْعَرٌ؟» قالَ: «ما رَأَيْتُ مِثْلَ مِسْعَرٍ، كانَ مِسْعَرٌ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ».

شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث:

حدَّثنا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ [قالَ]: حَدَّثَنِي أَبُو الوَلِيدِ: قالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: «ما خالَفَنِي شُعْبَةُ في شَيْءٍ إلاَّ تركْتُهُ».

قالَ: قالَ أَبُو بَكْرٍ: وحَدَّثَنِي أَبُو الوَلِيدِ قالَ: قالَ لي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: «إِنْ أَرَدْتَ الحَدِيثَ؛ فَعَلَيْكَ بِشُعْبَةَ».

حَدَّثَنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنا أَبُو داوُدَ قالَ: قالَ شُعْبَةُ: «ما رَوَيْتُ عَنْ رَجُلٍ حَدِيثاً وَاحِداً إِلاَّ أَتَيْتُهُ أَكْثَر مِنْ مَرَّةٍ، والَّذِي رَوَيْتُ عَنْهُ عَشَرَةَ أحاديثَ أَتَيْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ، والَّذِي رويْتُ عَنْهُ خَمْسِينَ حَدِيثاً أَتَيْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ مَرَّةً، والَّذِي رَوَيْتُ عَنْهُ مِئَةَ

أَتَيْتُهُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ مَرَّةٍ!! إلاَّ حَيَّانَ الكُوفِيَّ الْبَارِقِّي[1] ، فإنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ هٰذِهِ الأحَادِيثَ ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ ماتَ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ قالَ: سَمِعتُ سُفْيَانَ يَقُولُ: «شُعْبَةُ أَمِيرُ المُؤمنينَ في الحديث».

سفيان صاحبُ أبوابٍ:

حدَّثنَا أبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ شُعْبَةَ ، وَلاَ يَعْدِلُهُ أَحَدٌ عِنْدِي ، وإِذَا خالَفَهُ سُفْيَانُ[2] ؛ أَخَذْتُ بِقَوْلِ سُفْيَانَ».

قالَ عَلِيٌّ: قُلْتُ لِيَحْيَى: «أَيُّهُمَا أحْفَظُ للأحَادِيثِ الطِّوالِ: سُفْيَانُ ، أَوْ شُعْبَةُ؟» قالَ: «كانَ شُعْبَةُ أَمرَّ فِيها»[3].

قالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: «وكان شُعْبَةُ أَعْلَمَ بالرِّجَالِ: فُلاَنٌ عَنْ فُلاَنٍ ، وكانَ سُفْيَانُ صَاحِبَ الأبْوَابِ».

[حَدَّثَنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمٰنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «الأَئِمَّةُ في الأحَادِيثِ أَرْبَعَةٌ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، والأَوْزَاعِيُّ، وحَمَّادُ بْن زَيْدٍ»].

---

(١) في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٣٣): حيَّان البارِقي ، وهو حَيَّان بن إياس البارقي الواسطي ، روى عن ابن عمر ، وثَّقه ابنُ معين وأبو حاتم (الجرح والتعديل: ١/ ٢٤٤).

(٢) أي: سفيان بن عُيَيْنَةَ ، القائلُ في سَمِيِّه هذا: «ما بالعراق أحدٌ يَحْفَظ الحديثَ إلاَّ سفيان» وقال أيضاً: «إنَّه أميرُ المؤمنين في الحديث» (انظر: «شرح علل الترمذي»: ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨)].

(٣) أي علمهُ بمُتون الأحاديث أكثَرُ من علمه بالرجال.

سفيانُ أحفظُ:

حَدَّثَنا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قالَ: سَمِعْتُ وَكِيعاً يَقُولُ: قالَ شُعْبَةُ: «سُفْيَانُ أَحْفَظُ مِنِّي ، ما حَدَّثَنِي سُفْيَانُ عَنْ شَيْخٍ بِشَيءٍ ، فسأَلْتُهُ؛ إلاَّ وَجَدْتُهُ كَمَا حَدَّثَنِي».

مالكٌ إمامٌ في الحديث:

سَمِعْتُ إسْحاقَ بْنَ مُوسَى الأَنْصَارِيَّ قالَ: سَمِعْتُ مَعْن بْنَ عِيسَى [القَزَّازَ] يَقُولُ: «كانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُشَدِّدُ في حَدِيثِ رَسُولِ الله ﷺ في الْيَاءِ والتَّاءِ ، وَنَحْوِ هذَا».

حدَّثنا أَبُو مُوسى: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ قُرَيْمٍ الأَنْصَارِيُّ قاضِي المَدِينَةِ قالَ: مَرَّ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَلَى أَبِي حَازِمٍ وَهُوَ جَالِسٌ يُحَدِّثُ فَجازَهُ ، فَقِيلَ لَهُ لِمَ لَمْ تَجْلِسْ؟ فَقَالَ: «إنِّي لَمْ أَجِدْ مَوْضِعاً أَجْلِسُ فِيهِ ، وكَرِهْتُ أَنْ آخُذَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وأنا قَائِمٌ».

حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: قالَ يَحْيى بْنُ سَعِيدٍ: «مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ»[1].

---

(١) [لأنَّ كُلاً منهما مُرْسَلٌ ، فتقديمُ مُرْسَلِ الإمامِ مالك ، يَدُلُّ على أنَّه أقوى ، وذلك لِمَا عُرِفَ عن مالكٍ من شِدَّةِ تحرِّيه وكثرة انتقائه للرِّجال].

قالَ يَحْيى: «ما في الْقَوْمِ أَحَدٌ أَصَحَّ حَدِيثاً مِنْ مالك بْنِ أَنَسٍ، كانَ مَالِكٌ إِمَاماً في الْحَدِيْثِ».

مكانةُ يحيى بن سعيد القطّان:

سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «ما رأيْتُ بِعَيْنَيَّ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ القَطَّانِ»[1].

وكيعٌ أكبرُ في القلب وعبد الرحمن إمامٌ:

قال: وسُئِلَ أَحْمَدُ [بْن حَنْبَلٍ] عَنْ وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ؟ فَقَالَ أَحْمَدُ: «وكِيعٌ أَكْبَرُ في الْقَلْبِ، وعَبْدُ الرَّحْمٰنِ إمامٌ»[2].

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نَبْهَانَ بْنِ صَفْوَانَ الثَّقَفِيَّ البَصْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ المَدِينيِّ يَقُولُ: «لَوْ حَلَفْتُ بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ؛

---

(١) [من نصائحه القيّمة وأقوالِه التاريخية:
١ ـ «ينبغي لصاحبِ الحديث أن يكونَ ثَبْتَ الأخذِ، ويكونَ يَفْهَمُ ما يُقال له، ويَبْصُرَ الرجالَ، ثم يتعاهدُ ذاك».
٢ ـ «لأن يكونَ خَصْمي في الآخرة رجلٌ مِن عُرْض الناس أَحَبُّ إليَّ من أن يكونَ خَصْمي في الآخرة النبيُّ ﷺ، يقول: بَلَغَك عني حديثٌ وَقَع في وَهْمِك أنه عَنِّي غيرُ صحيحٍ! يعني: فلم تُنْكِره!].

(٢) [من أقوالِ هذا الإمام الجليل:
١ ـ «لا يَجُوزُ أن يكونَ الرجلُ إماماً حتى يَعْلَمَ ما يَصِحُّ ممّا لا يَصِحُّ، وحتى لا يَحْتَجَّ بكلِّ شيءٍ، وحتى يَعْلَمَ مَخارِجَ العِلم».
٢ ـ «لأن أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ واحدٍ أَحَبُّ إليَّ مِن أن أستفيدَ عشرةَ أحاديثٍ».
٣ ـ «لا يكونُ إماماً في الحديثِ من يُحَدِّث بكُلِّ ما سَمِعَ، ولا يكونُ إماماً في العِلم مَن يُحَدِّث عن كلِّ أحدٍ، ولا يكونُ إماماً في العلم مَن يُحَدِّث بالشَّاذِّ من العِلم...» (انظر: «شرح علل الترمذي» ١/ ١٩٩)].

لحَلفْتُ: أنّي لَمْ أَرَ أَحداً أعْلَمَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَهْدِيٍّ».

قالَ أَبُو عِيسَى: والْكَلاَمُ في هٰذَا، والرِّوَايَـةُ عَنْ أَهْـلِ الْعِلْم تَكْثُرُ، وإِنَّمَا بَـيَّنَّا شيْئاً مِنْـهُ علَى الاخْتِصَارِ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ علَى منازِلِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وتفَاضُلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ في الْحِفْظِ، والإِتْقَانِ، ومَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لأَيِّ شَيءٍ تُكُلِّمَ فِيهِ.

○ مِن طُرُق تحمُّلِ الحديث ○

١ـ القراءة:

[قالَ أَبُو عِيسَى]: والقِرَاءَةُ على الْعَالِمِ إِذَا كانَ يَحْفَظُ ما يُقْرأُ عَلَيْهِ، أَوْ يُمْسِكُ أَصْلَهُ فِيمَا يُقْرأُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَحْفَظْ، هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيث مِثْلَ السَّمَاعِ.

حدَّثَنا حُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ البَصْرِيُّ، حدَّثَنا عَبْدُ الرَّزَّاق، حَدَّثَنا ابْنُ جُرَيْجٍ قالَ: «قَرَأْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبي رَبَاحٍ، فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ فَقَالَ: «قُلْ: حَدَّثَنا».

حَدَّثنا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ أَبِي عِصْمَةَ، عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ نَفَراً قَدِمُوا على ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ بِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِهِ، فَجَعَل يَقْرأُ عَلَيْهِمْ فَيُقَدِّمُ، ويُؤَخِّرُ فقالَ: «إِنِّي بَلِهْتُ لِهٰذِهِ المُصِيبَةِ[١]، فاقْرَؤُوا عَلَيَّ، فإِنَّ إِقْرَارِي بِهِ كَقِرَاءَتِي عَلَيْكُمْ».

٢ـ المناولة:

حدَّثَنَا سُوَيْدُ [بْنُ نَصْرٍ]: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[٢] بْنِ وَاقِدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْصُور بْنِ المُعْتَمِرِ قالَ: «إِذَا ناوَلَ الرَّجُلُ كِتَابَهُ آخَرَ فَقَالَ: ارْوِ هٰذا عَنِّي؛ فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ».

---

(١) في شرح عِلَل الترمذي (١/ ٥٠٠) «بليتُ بهذه المصيبة» وهي مصيبة العمى.

(٢) وفي المصدر السابق (١/ ٥٠٠): «أحمد بن الحسين».

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: «سَأَلْتُ أَبا عَاصِمٍ النَّبِيلَ عَنْ حَدِيثٍ ، فَقَالَ: اْقرأْ عَلَيَّ ، فأَحْبَبْتُ أَنْ يَقْرأَ هُوَ ، فَقَالَ: أَأَنْتَ لا تُجِيزُ الْقِرَاءَةَ؛ وَقَد كانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُجِيزَانِ الْقِرَاءَةَ ؟!».

المرادُ مِنْ: «حدَّثنا» و«أخبرَنا»:

حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الحَسَنِ ، حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَان الجُعْفِيُّ المِصْرِيُّ قالَ: قالَ: قالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ: «ما قُلْتُ: (حَدَّثَنا) فَهُوَ ما سَمِعْتُ مَعَ النَّاسِ ، وما قُلْتُ: (حَدَّثَنِي) ، فَهَوَ ما سَمِعْتُ وَحْدِي ، وما قُلْتُ: (أَخْبَرَنَا) ، فَهُوَ ما قُرِيءَ عَلَى الْعَالِمِ وأَنَا شَاهِدٌ ، وما قُلْتُ: (أَخْبَرَنِي) ، فَهُو ما قَرَأْتُ عَلى الْعَالِمِ» يَعْنِي: أنا وحْدِي.

وسَمِعْتُ أبا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ المُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القَطَّانَ يَقُولُ: «(حَدَّثَنَا) و(أَخْبَرَنا) وَاحِدٌ».

قالَ أَبُو عِيسَى: وكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُصْعَبٍ المَدَنِيِّ ، فقُرِيءَ عَلَيْهِ بَعْضُ حَدِيثِه ، [فَقُلْتُ] لَهُ: «كَيْفَ نَقُولُ؟ فقالَ: قُلْ: «حَدَّثَنا أَبُو مُصْعَبٍ».

٣ـ الإجازة:

قالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ أجازَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْم الإجَازَة: إذَا أَجَازَ العَالِمُ لأَحَدٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ لأَحَدٍ شيئاً مِنْ حَدِيثِه؛ فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ.

حَدَّثنا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ: حَدَّثَنا وَكِيعٌ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ ، قال: «كَتَبْتُ كِتاباً عَنْ أبي هُرَيْرَةَ ، فَقُلْتُ: أَرْوِيه عَنْكَ؟ قالَ: نَعَمْ».

قالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعيلَ الوَاسِطيُّ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ [الْوَاسِطِيُّ] عَنْ عَوْفٍ الأَعْرَابِيِّ قالَ: «قالَ رَجُلٌ لِلْحَسَنِ: عِنْدِي بَعْضُ حَدِيثِكَ أَرْوِيهِ عَنْكَ؟ قالَ: نَعَمْ».

قالَ أَبُو عيسى: ومُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِمَحْبُوبِ بْنِ الْحَسَنِ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ.

حَدَّثَنا الجَارُودُ بْنُ مُعاذٍ، حَدَّثَنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قالَ: «أَتَيْتُ الزُّهْرِيَّ بِكِتَابٍ، فَقُلْتُ له: هٰذَا مِنْ حَدِيثكَ؛ أَرْوِيهِ عَنْكَ؟ قالَ: نَعَمْ».

حَدَّثنا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قالَ: جاء ابْنُ جُرَيْجٍ إِلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِكِتابٍ، فَقَالَ: «هٰذَا حَدِيثُكَ أَرْويهِ عَنْكَ؟ فقَالَ: نَعَمْ».

قالَ يحْيَى: «فَقلْتُ في نفْسي: لا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَعْجَبُ أَمْراً»[1].

وقالَ عَلِيٌّ: «سأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعيدٍ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ الخُرَاسَانِيِّ، فَقَالَ: ضَعِيفٌ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: (أَخْبَرَنِي)! ، فَقَالَ: لا شَيْءَ، إِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ دَفعَهُ إِلَيْهِ».

---

(١) يَتعجَّب يحيى بن سعيد من ابن جُرَيْج وهشام بن عُرْوَةَ لطلب ابن جُرَيج الإجازةَ، وإجازة هشام بن عروة، فقال: «لا أدري أيُّهما أكثرُ عجباً؟!».

○الحديث المُرْسَل[1]○

حكمُ الحديثِ المُرْسَلِ:

قالَ أبو عِيسَى: والْحديثُ إذا كان مُرْسَلاً؛ فإنَّه لا يَصِحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، قَدْ ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ:

---

(1) [المُرْسَلُ: على وزن مُفْعَل، اسم مفعولٍ من الإرسالِ.
والإرسال لغةً: الإطلاقُ، أَرْسَلْتُ كذا: إذا أطلقتَه ولم تَمْنَعْه.
سُمِّي بذلكَ «الحديثُ المُرْسَلُ» لأنه أُطْلِقَ ولم يُقَيَّدْ براوٍ معيَّنٍ.
وأمَّا في اصطلاح المُحدِّثين، فقد اختلفوا في تعريفِ «الحديثِ المُرْسَل»، بسببِ اختلافِ موقعه عندَ المُحدِّثين، وأدَّى هذا الخلافُ لاستشكالِ الدارسينَ لهذا البحثِ.
ويتلخَّصُ ذلكَ الإشكال بأنْ نُلاحِظَ في تعريفهِ عند المُحدِّثين جِهتَين:
١ ـ المشهورُ: أن «الحديثَ المُرْسَل»: هو ما رفَعَهُ التابعيُّ، بأن يقولَ: قال رسولُ الله ﷺ، سواءٌ كان التابعيُّ كبيراً أو صغيراً.
مثاله: ما رواه الشافعيُّ (كما في ترتيب «مسند الشافعي»: ١/ ٣٠٤): «أخبرنا سعيدٌ عن ابن جُرَيْج قال: أخبرني حميدٌ الأعرجُ عن مجاهدٍ: أنه قال: «كان النبيُّ ﷺ يُظهِرُ من التلبية لَبَّيكَ اللهمَّ لبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ....» الخ.
سعيدٌ هو سعيدُ بن سالم القَدَّاح، سمعَ منه ابنِ جُرَيْج.
ومجاهد تابعيٌّ لم يُدرك النبيَّ ﷺ، ولم يذكر الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ فالحديثُ مُرْسَلٌ.
وعلى هذا المعنى اقتصَر المتأخِّرون، فلا يُطلِقونَ «المُرْسَلَ» إلا بهذا المعنى.
٢ ـ المتقدِّمون أكثر ما يُطْلِقُون «المُرْسَلَ» فيما ذكرناهُ، ويُطْلِقونَه أيضاً بمعنى=

أحاديث ابن أبي فَرْوَةَ:

حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الوَلِيدِ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ قالَ: سَمِعَ الزُّهْرِيُّ إِسْحَاقَ[(١)] بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ يَقُولُ: «قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «قَاتلَك اللهُ يابْنَ أَبِي فَرْوَة! تَجِيئُنَا بأَحَاديثَ لَيْسَتْ لها خُطُمٌ، ولا أَزِمَّةٌ!»[(٢)].

= «المنقطع» وعلى ذلك جرى الخطيبُ البغدادي، وابنُ الأثيرِ في «المُرْسَلِ» وهو مذهبُ الفقهاء، والأصوليين (انظر: «الكفاية» ص: ٣٨٤ ، و«جامع الأصول» ١/ ١١٥ ـ ١١٩).

ومن أمثلةِ ذلكَ: حديثُ موسى بن طلحة عن عُمَرَ بن الخطّاب قال: «إنَّما سَنَّ رسول الله ﷺ الزَّكاةَ في هذه الأربعةِ: الحِنْطَةِ، والشعيرِ، والزَّبيبِ، والتَّمرِ» أخرجه الدَّارقطني في سننه: (٢/ ٩٦).

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ: «موسى بن طلحةَ بن عبيد الله عن عُمَرَ مُرْسَلٌ» (انظر: «المراسيل» لأبي حاتم الرازي، ص: ١٢٧).

وقال يحيى بن مَعِين: «ما روى الشعبيُّ عن عائشة مُرْسَلٌ» أي: أنّه لم يسمعها («المراسيل» ص: ١٠٥).

وهذا هو اصطلاحُ التِّرمذيِّ وعليه دَرَجَ المصنِّفون في كتب المراسيل (انظر: منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٤٦ ـ ٣٤٨ ، و«الإمام الترمذي ومقارنة بين جامعه وبين الصحيحين» ص: ١٩٩ ـ ٢٠١) للدكتور نور الدي عِتْر، والذي حقَّق هذا البحثَ في هذين الكتابين بما يزُيل الإشكالَ)].

(١) إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة: متروك، ت ١٤٤هـ (التقريب: ١/ ٥٩).

(٢) [قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٥٠) في (خُطُم): «خِطامُ البعير أن يؤخَذَ حَبْلٌ من لِيفٍ أو شَعْرٍ أو كتَّانٍ، فيُجعَل في أَحَدِ طَرَفَيْهِ حَلْقَةٌ، ثم يُشَدَّ فيه الطَّرَفُ الآخَرُ حتى يصيرَ كالحَلْقَة، ثم يُقلَّدَ البعيرُ، ثم يُثْنَى على مَخْطِمِه ـ أي على أنفِهِ ـ وأمَّا الذي يُجعَلُ في الأنفِ دقيقاً فهو الزِّمامُ». انتهى. فالخِطَامُ والزِّمامُ كلاهما ممَّا يُقادُ به البعير.

ووَجْهُ الشَّبَهِ بين الأسانيدِ والخُطُمِ والأزِمَّةِ: الضَّبْطُ والتعرُّف، فكما يُضْبَطُ =

مَراسيلُ مُجاهد وعطاء، وسعيد، وطاووس، وأبي إسحاق، والأعْمَش، والتَّيْمي، ويحيى بن أبي كثير، وابن عُيَيْنَة، وسفيان:

حَدَّثَنا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الله قالَ: قالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: «مُرْسَلاَتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُرْسَلاَتِ عَطاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِكَثِيرٍ، كانَ عطاءٌ يأْخُذُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ»[1].

قالَ عَلِيٌّ: قالَ يَحْيَى: «مُرْسَلاتُ سَعِيد بْنِ جُبَيْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُرْسَلاتِ عَطَاءٍ».

قُلْتُ لِيَحْيَى: «مُرْسَلاَتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَمْ مُرْسَلاَتُ طَاوُوسٍ؟ قالَ: ما أَقْرَبَهُمَا!».

قالَ عَلِيٌّ: وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: «مُرْسَلات أَبِي إِسْحَاقَ عِنْدِي شِبْهُ لا شَيءَ، والأَعْمَشُ، والتَّيْمِيُّ، ويَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، ومُرْسَلاَتُ ابْنِ عُيَيْنَةَ شِبْهُ الرِّيحِ»[2].

= سَيْرُ الناقةِ بحركةِ زِمامِها، وتَتَعرَّفُ من حركتِهِ وجهةَ سَيْرِها الصحيح المطلوب، كذلك تُتَعرَّفُ الأحاديثُ وتُضْبَطُ برجالِ أسانيدها، وبها يَتميَّزُ صحيحُها من سَقِيمِها].

(١) جاء في «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٢٩): كان عطاء يحطب يأخذ من كل ضربٍ، ومعنى يحطب: يروى ما يتفق له من غير تثبتٍ.

(٢) [هذا مشكلٌ بما قرّرهُ: أنّه لا يدلّس إلاّ عن ثقةٍ، واحتُمل تدليسُه لذلك، انظر: «التبيين لأسماء المدلّسين» للبرهان الحَلَبي، ص: (٩)، و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» للحافظ ابن حجر، ص: (٢ و٩).

هذا وليس يَلْزَمُ مِن كَوْن الرَّاوي يُسنِدُ الحديث عن الثقات وغيرهم: أنَّ إرساله يكون كذلك؛ لأنه إذا أَرسل ونسب الكلامَ لمن فوقه بصيغة الجزم؛ فإنَّه يُشْعر=

ثُمَّ قالَ: «إي واللهِ ! وسُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ».

مُرْسَلاتُ مالك بن أنس:

قُلْتُ لِيَحْيَى: «فَمُرْسَلاتُ مَالكٍ؟ قالَ: هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ، ثُمَّ قالَ يَحْيَى: لَيْسَ في الْقَوْمِ أَحَدٌ أَصَحُّ حَدِيثاً مِنْ مَالِكٍ».

مُرْسَلات الحسن البَصْري:

حَدَّثَنا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللهِ العَنْبَرِيُّ قالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ القَطَّانِ يَقُولُ: «ما قالَ الحَسَنُ في حَديثِهِ: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ إلاَّ وجَدْنَا لَهُ أَصْلاً إلاَّ حديثاً، أو حدِيثَيْنِ».

أسبابُ تضعيف «المُرْسَل»:

قالَ أَبُو عِيسَى: ومَنْ ضَعَّف «المُرْسَلَ» فإِنَّهُ ضَعَّفَه مِنْ قِبَلِ أَنَّ هٰؤلاَءِ الأئِمَّةَ قد حَدَّثوا عَنِ الثِّقَاتِ وَغَيْرِ الثِّقَاتِ؛ فإِذَا رَوَى أَحدُهُمْ حَدِيثاً وأرْسَلَهُ؛ لَعَلَّهُ أَخَذَهُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ.

قَدْ تَكَلَّمَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ في مَعْبَدٍ الجُهَنِيِّ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ!

مَعْبد الجُهَنّي ضَالٌ مُضِلٌ:

حَدَّثَنا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ البَصْرِيُّ: حَدَّثنا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنا أَبِي، وَعَمِّي قالا: سَمِعْنَا الْحَسَن يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ ومَعْبَدَ الجُهَنِيَّ، فإِنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ».

الحارث الأَعْوَر كذّابٌ، وجابر الجُعْفِيُّ متروكٌ:

قالَ أَبُو عِيسَى: ويُرْوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ قالَ: «حدَّثَنا الحَارِثُ

= بتحمُّله مسؤولية ذلك، (انظر: تعليق الدكتور نور الدين عِتر على تحقيقه لـ «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٧٥)].

الأَعْوَرُ وكانَ كذَّاباً» [وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ ، وأَكْثَرُ الْفَرَائِضِ الَّتِي تَرْوُنَهَا عَنْ عَلِيٍّ وغَيْرِهِ هِيَ عَنْهُ.

وقَد قالَ الشَّعْبِيُّ: «الحَارِثُ الأَعْوَرُ عَلَّمَنِي الْفَرائِضَ وكانَ مِنْ أَفْرَضِ النَّاسِ»].

[قَالَ]: وسَمِعتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمٰنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: «أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ سُفْيانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؟! لَقَد تَرَكْتُ لِجَابِرٍ[1] الجُعْفِيِّ بِقَوْلِهِ[2] ـ لمَّا حَكَى عَنْهُ ـ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ ثُمَّ هُوَ يُحَدِّثُ عَنهُ!».

قالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: «وتَرَكَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدِيثَ جَابِرٍ الجُعفيِّ».

المُرْسَلُ حُجَّةٌ عند بعض أهل العِلم:

قال أبو عيسى: وَقَدِ احْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بالمُرْسَلِ أَيْضاً.

حَدَّثَنا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفرِ الكُوفِيُّ: حَدَّثَنا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمان الأَعْمَشِ قالَ: قُلْتُ لِإِبراهيمَ النَّخَعِيِّ: أَسْنِدْ لِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَال إِبْراهيمُ: «إِذَا حَدَّثْتُكَ [عَنْ رَجُلٍ] ، عَنْ عَبْدِ اللهِ فَهُوَ الَّذِي سَمَّيْتُ ، وإِذَا قُلْتُ: قالَ عَبْدُ اللهِ ، فَهُوَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ».

---

(١) جابر بن يزيد الجُعْفِي: ضعيفٌ رافضِيٌّ ، ت ١٢٧ هـ (التقريب: ١/ ١٢٣).

(٢) [والمعنى: أنَّه ترك حديثَ جابرٍ الجُعْفيّ لأجل ما حكى سفيانُ ، أي: رواه عن جابر الجعفي من إيمانه ـ أي الجعفي ـ بالرَّجْعة ثم إذا سفيانُ يحدِّث عنه!! (انظر «تحفة الأحوذي» ٤/ ٣٩٨)].

○ أقسام الرُّوَاة
من حيث الاختلاف فيهم توثيقاً وتضعيفاً ○

[قالَ أَبُو عِيسَى] وَقَدِ اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ مِن أَهْلِ الْعِلْمِ في تضْعِيفِ الرِّجَالِ، كما اخْتَلَفوا فيما سِوى ذٰلِكَ مِنَ العِلْمِ.

ذُكِرَ عَنْ شُعْبَةَ: أَنَّـهُ ضَعَّفَ أَبَا الزُّبَيْرِ المَكِّيَّ[1]، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ، وحَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَتَرَكَ الرِّوايَةَ عَنْهُمْ، ثُمَّ حدَّثَ شُعْبَةُ عَمَّنْ هُوَ دُونَ هؤُلَاءِ في الْحِفْظِ والْعَدالَةِ[2][3].

حدَّثَ عَنْ جَابِرٍ الجُعْفِيِّ، وإِبْرَاهِيم بْنِ مُسْلِم الهَجَرِيِّ[4]، ومُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ العَرْزَمِيِّ[5]، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِمَّن يُضَعَّفُون في الْحَدِيثِ.

حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بن نَبْهَانَ بْنِ صَفْوَانَ البَصْرِيُّ، حدَّثنا أُمَيَّةُ بْنُ خَالِدٍ قالَ: قُلْتُ لشُعْبَةَ: «تَدَعُ عَبْدَ المَلِكِ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ،

---

(١) أبو الزبير هو محمد بن مسلم المكِّي: صدوقٌ إلاَّ أنَّه يدلِّس، ت ١٢٦ هـ (التقريب: ٢/ ٢٠٧).
[يُنتَبه هنا: كلامُ شعبة هو في محمَّد بن الزُّبير الحَنْظَلي؛ لا في أبي الزُّبَيْر المَكِّي، كما وَرَد في نَصِّ الإمام الترمذي.
يرجع لمزيد التأكُّد والتقصِّي إلى تحقيق الشيخ نور الدين عِتْر في «المغني في الضعفاء» للحافظ الذهبي، ص (٣٣٦)].

(٢) عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي: صدوقٌ له أوهامٌ، ت ١٤٥ هـ (التقريب: ١/ ٥١٩).

(٣) حكيم بن جُبَير الأسدي، ضعيفٌ، رُمِيَ بالتشيُّع (التقريب: ١/ ١٩٢).

(٤) إبراهيم بن مسلم العبدي، أبو إسحاق الهَجَري، ليِّنُ الحديث، رفع موقوفاتٍ (التقريب ١/ ٤٣).

(٥) محمد بن عُبيد الله بن أبي سليمان العَرْزَمي: متروكٌ (التقريب: ٢/ ١٨٧).

وتُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ العَرْزَمِيِّ؟ قالَ: نَعَمْ».

قال أَبُو عِيسَى: وَقَدْ كان شُعْبَةُ حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ المَلِك بْنِ أبي سُلَيْمَانَ، ثُمَّ تَرَكَهُ، ويُقَالُ: إِنَّمَا تَرَكَهُ لَمَّا تفرَّدَ بالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبي رَبَاح، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهِ وإِنْ كانَ غَائباً، إِذَا كانَ طَرِيقُهُما وَاحِداً»(1).

وَقَدْ ثَبَتَ [عَنْ] غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الأئِمَّةِ وحَدَّثُوا عَنْ أبي الزُّبَيْرِ، وَعَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبي سُلَيْمان، وحَكيمِ بْنِ جُبَيْرٍ.

أبو الزُّبَيْر أحفظُ للحديث:

حَدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيع، حدَّثَنا هِشَامٌ، حَدَّثَنا حَجَّاجٌ وابنُ أبي لَيْلَى عَنْ عَطاءِ بْنِ أبي رَبَاح قالَ: «كُنَّا إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ جابرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ فَتَذَاكَرْنَا حَدِيثَه، وكانَ أَبُو الزُّبَيْرِ أَحْفَظَنَا لِلْحَدِيثِ».

حدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ المَكِّيُّ: حَدَّثَنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قالَ: قالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: «كانَ عَطَاءٌ يُقَدِّمُني إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَحْفَظُ لَهُمُ الحَدِيثَ»(2).

حَدَّثَنا ابْنُ أَبي عُمَرَ: حَدَّثَنا سُفْيَانُ قالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ

---

(1) أخرجه الترمذي في أبواب الأحكام، باب ما جاء في الشفعة، برقم (١٣٦٩)، ولفظ الحديث: «الجارُ أحَقُّ بشُفْعَتِه، يُنْتَظر وإن كان غائباً، إذا كان طريقهما واحداً».

(2) [السَّبَبُ في تَرْكِ شعبةَ لعبد الملك: أنَّه في هذا الحديثِ خالَفَ الرِّوايةَ الصحيحةَ المشهورةَ عن جابرٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بالشُّفْعَةِ في كلِّ ما لم يُقْسَمْ، إذا وقعتِ الحُدودُ وصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ» والحديثُ أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، باب الشفعة فيما لم يُقْسَم برقم (٢٢٥٧)].

السَّخْتِيانيَّ يَقُولُ: «حدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، وأَبُو الزُّبَيْرِ، وأَبُو الزُّبَيْرِ، قالَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ يَقْبِضُها».

قال أَبُو عِيسَى: إِنَّمَا يَعْنِي به الإِتْقَانَ والحِفْظَ.

عبد المَلِك بن أبي سليمان ميزانٌ في العِلْم:

ويُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ قالَ: كان سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: «كان عَبْد المَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَان مِيزاناً في العِلْمِ».

لا بأسَ بحديثِ حكيم بن جُبَيْر:

حَدَّثنا أَبو بَكْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الله قالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ حَكيمِ بْنِ جُبَيرٍ، فقالَ: «تَرَكَهُ شُعبَةُ مِنْ أَجْلِ هٰذَا الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ في الصَّدَقَةِ، يَعْنِي: حَدِيثَ عبْد اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ سأَلَ النَّاسَ وله ما يُغْنِيهِ كانَ يَوْمَ القِيَامَةِ خُمُوشاً[1] في وَجْهِهِ» قِيلَ: يا رَسُولَ اللهِ! وما يُغْنِيهِ؟ قالَ: «خَمْسُون دِرْهَماً أَوْ قِيمَتُها مِنَ الذَّهَبِ»[2].

قالَ عَلِيٌّ: قالَ يَحْيَى: «وَقَدْ حَدَّثَ عَنْ حَكِيم بْنِ جُبَيْرٍ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَزَائِدَةُ».

قالَ عَلِيٌّ: «وَلَمْ يَرَ يَحْيَى بِحَدِيْثِهِ بأْساً».

حدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ: حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ آدمَ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَكِيم بْنِ جُبَيْرٍ بِحَدِيثِ الصَّدَقَةِ، قالَ يحْيَى بْنُ آدمَ: فَقَال عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمانَ صاحِبُ شُعْبَةَ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «لَوْ غَيْرُ

---

(١) [خُمُوْشاً: أي خُدُوْشاً].

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة: باب ما جاء من تحل له الزكاة، برقم (٦٥٠).

حَكِيمٍ حَدَّثَ بِهٰذَا!!» فَقالَ لَهُ سُفْيَانُ: «ومَا لِحَكِيمٍ لا يُحدِّثُ عَنْهُ شُعْبَةُ؟» قالَ: نَعَمْ، فقالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «سَمِعتُ زُبيداً[1] يُحَدِّثُ بِهٰذَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَزِيدَ»[2].

---

(١) زبيد بن الحارث اليامي: ثقةٌ ثبتٌ عابدٌ ت ١٢٢ هـ، (التقريب: ١/ ٣٥٧).

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي: ثقةٌ (التقريب: ٢/ ١٨٥).

○ تعريف مُصْطَلَحات الإمام التِّرْمِذِيّ ○

تعريف «الحسن» عند الترمذي

قالَ أَبُو عِيسَى: وما ذَكَرْنَا فِي هٰذَا الْكِتَابِ «حَدِيثٌ حَسَنٌ»؛ فإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا.

كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى لا يَكُون فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَهَّمُ بالكَذِبِ ولا يَكُونُ الحَدِيثُ شَاذّاً، ويُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْو ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَنا حَدِيثٌ حَسَنٌ[1].

تعريف «الحديث الغريب»:

وما ذَكَرْنا في هذا الْكِتَابِ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ»؛ فإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَسْتَغْرِبُونَ الْحَدِيثَ لِمَعَانٍ[2].

---

(١) هذا تعريفُ «الحسن» عند الترمذي إذا أَفْرَدَ هذا الوصفَ.
«فإنْ كان مع ذلك من رواية الثِّقات العُدول الحفَّاظ فالحديثُ حينئذ «حَسَنٌ صحيحٌ»، وإنْ كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصِّدق، الذين في حديثهم وَهْمٌ وغلطٌ، إمَّا كثيرٌ، أو غالبٌ عليهم؛ فهو «حَسَنٌ» ولو لم يَرْوِ لفظه إلا من ذلك الوجه؛ لأن المعتبر أن يروي معناه من غير وجهٍ، لا نفس لفظه وعلى هذا فلا يُشكل قوله: «حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ» ولا قولُه: «صحيحٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، لأن مراده: أنَّ هذا اللفظ لا يُعرف إلا من هذا الوجه لكنَّ لمعناه شواهد من غير هذا الوجه وإن كانت شواهد بغير لفظه» انتهى قول ابن رجب، (انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب: ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧) وانظر للبحث المفصَّل في اصطلاحات الترمذي هذه، كتابَ «الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحينً» للدكتور نور الدين عِتْر.

(٢) [قال الحافظ ابن رجب شارحاً مرادَ الترمذي: «فعلى ما ذكره الترمذي: كلٌّ=

الغريب المُطْلَق:

رُبَّ حَدِيثٍ يَكُونُ غَرِيباً لا يُرْوَى إلاَّ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ.

مثاله:

مثْلُ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَة، عَنْ أَبِي الْعُشَرَاء، عَنْ أَبِيه قالَ: قُلْتُ: يا رسُولَ اللهِ! أمَا تَكُونَ الذَّكَاةُ إلاَّ في الْحَلْقِ واللَّبَّةِ؟ فقَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ في فَخِذِهَا أَجْزَأَ عَنْكَ»[1].

فَهٰذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَة عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ، ولا يُعْرَفُ لأَبِي الْعُشَرَاءِ[2] عَنْ أَبِيهِ إلاَّ هٰذَا الْحَدِيثُ، وإِنْ كان هٰذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مَشْهُوراً، وإِنَّمَا اشْتُهِرَ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَـة لا نَعْرِفُهُ إلاَّ مِنْ حَدِيثِهِ.

يَعْنِي وَرُبَّ رَجُلٍ مِنَ الأَئِمَّةِ يُحَدِّثُ بالْحَدِيثِ لا يُعْرَفُ إلاَّ مِنْ حَدِيثِهِ فَيَشْتَهِرُ الْحَدِيثُ لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَىٰ عَنْه.

= ما كان في إسناده مُتَّهَمٌ فليس بحَسَنٍ، وما عداه فهو حَسَنٌ بشرطٍ أن لا يكون شاذاً. والظاهرُ أنه أراد بالشَّاذِّ ما قاله الشافعيُّ، وهو: أن يروي الثقاتُ عن النبيِّ ﷺ خلافَه، وبشرطٍ أن يُروى نحوه من غير وجهٍ، يعني أن يُروى معنى ذلك الحديثِ من وجوهٍ أُخر عن النبي ﷺ بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا: الحديثُ الذي يرويه الثقةُ العَدْلُ، ومن كَثُرَ غَلَطُه، ومن يغلب على حديثه الوَهْمُ، إذا لم يكن أحدٌ منهم مُتَّهَماً كلُّه حَسَنٌ بشرطٍ أن لا يكون شاذّاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرطٍ أن يكون معناه قد رُوي من وجوهٍ متعدّدةٍ. (انظر: «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٤٠)].

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة: باب ما جاء في الزكاة في الحلق واللبة برقم (١٤٠٨).

(٢) أبو العُشَرَاء، اختلفوا في اسمه، وهو أعرابيٌّ مجهولٌ (التقريب: ٢/ ٤٥١).

مِثْلُ مَا رَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ ، وَعَنْ هِبَتِه»[1].

[وهٰذَا حَدِيث] لا يُعرف إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، رَوَاهُ عَنْهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ، وشُعْبَةُ ، وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وابْنُ عُيَيْنَةَ وغَيْرُ واحِدٍ مِنْ الأَئِمَّةِ.

وَرَوَى يَحْيى بْنُ سُلَيْمٍ هٰذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، فَوَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ[2].

والصَّحِيحُ هُوَ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

هكَذَا رَوَى عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، وعَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَن ابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَى الْمُؤَمَّلُ هٰذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ ، فَقَالَ شُعْبَةُ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنِ دِينَارٍ أَذِنَ لِي حتَّى كُنْتُ أَقُومُ إِلَيْهِ فأُقَبِّلُ رَأْسَهُ».

الغريب النِّسبي (الغرابة لزيادةٍ في المَتْن):

قالَ أَبُو عِيسَى: ورُبَّ حَدِيثٍ إِنَّمَا يُسْتَغْرَبُ لِزِيَادَةٍ تكُونُ في الْحَدِيثِ ، وإِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كانَتِ الزِّيَادَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ.

مثْلُ ما رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قالَ: «فَرَضَ

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب البيوع: باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته برقم (١٢٣٦).

(٢) يحيى بن سُلَيْم الطائفي: صدوقٌ سَيِّءُ الحفظ ، ت ٢٩٣ هـ ، (التقريب: ٢/٣٤٩).

رَسُولُ اللهِ ﷺ زكاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ ، أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ ، وَصَاعاً مِنْ شَعِيرٍ[1] ، قالَ: وَزَادَ مَالِكٌ في هٰذَا الْحَدِيثِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

ورَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيانِيُّ وعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ وغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ هٰذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَلَم يَذْكُرُوا فِيهِ: «مِنَ الْمُسْلمينَ».

وقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ نافعٍ مِثْلَ رِوَايَةِ مَالكٍ مِمَّنْ لا يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ.

وَقَد أَخَذَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ بِحَدِيثِ مَالِكٍ ، واحْتَجُّوا بِهِ ، مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ وأحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قالا: إِذَا كانَ لِلرَّجُلِ عَبِيدٌ غَيْرُ مُسْلِمينَ لَمْ يُؤَدِّ عَنْهُمْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، واحْتَجَّا بِحَدِيثِ مَالِكٍ. فإِذَا زَادَ حَافِظٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ قُبِلَ ذٰلِكَ عَنْهُ.

الغريب النّسبي (الغرابة لحال الإسناد):

ورُبَّ حَدِيثٍ يُرْوَى مِنْ أَوْجُهٍ كَثيرةٍ ، وإِنَّمَا يُسْتَغْرَبُ لِحَالِ الإسْنَادِ.

حَدَّثنا أَبُو كُرَيْبٍ ، وأَبُو هِشَام الرِّفَاعِيُّ ، وأَبُو السَّائِبِ ، والحسَيْنُ بْنُ الأَسْوَدِ قالُوا: حَدَّثَنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عُبْدِ اللهِ ابْنِ أبي بُرْدَة ، عَنْ جَدِّه أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة: باب ما جاء في صدقة الفطر برقم (٦٧٥) ، وذكر فيه هذه الزيادة.

قالَ: «الكافِرُ يأْكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، والمُؤْمِنُ يأْكُلُ في مِعًى واحِدٍ»(١).

[قالَ أَبُو عِيسَى]: هٰذا حديثٌ [حَسَنٌ] غَرِيبٌ مِنْ هٰذَا الْوَجْهِ مِنْ قِبَلِ إِسْنادِهِ، وقَدْ رُوِيَ هٰذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وإِنَّما يُسْتَغْرَبُ مِنْ حَدِيثِ [أَبِي] مُوسَى.

وسَأَلْتُ مَحْمُودَ بْنَ غَيْلاَنَ عَنْ هٰذَا الحَدِيثِ، فقالَ: «هٰذا حَدِيثُ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ».

وسأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هٰذَا الْحَدِيثِ، فقَالَ: «هٰذا حَدِيثُ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ لَمْ نَعْرِفْهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ [عَنْ أَبِي أُسَامَة]، فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثَنَا غَيْرُ واحِدٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ بِهٰذا!! فَجَعَلَ يَتَعجَّبُ، وقالَ: «ما عَلِمْتُ أَنَّ أحداً حدَّثَ هٰذَا غَيْرَ أَبِي كُرَيْبٍ».

وقالَ مُحَمَّدٌ: «كُنَّا نَرَى: أَنَّ أَبا كُرَيْبٍ أَخَذَ هٰذَا الحَديثَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ في المُذَاكَرَةِ»(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الأطعمة: باب ما جاء أن المؤمن يأكل في مِعًى واحدٍ برقم (١٨١٩).

(٢) هذا المَتْنُ المذكور فوق، معروفٌ عن النبيِّ - ﷺ - من وجوهٍ متعدِّدةٍ، وقد أخرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر عن النبي - ﷺ -.
وأمّا حديث أبي موسى هذا، فأخرجه مسلم عن أبي كُرَيْبٍ، وقد استغربه غيرُ واحدٍ من هذا الوجه، وذكروا: أن أبا كُرَيْب تفرَّد به، منهم البخاري، وأبو زُرْعَة.
وذكر لأبي زُرْعَة من رواه عن أبي أسامة غيرُ أبي كريب، فكأنه أشار إلى أنهم =

حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، وغَيْرُ واحِدٍ قالُوا: حَدَّثَنا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنا شُعْبَةُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَعْمُرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ والمُزَفَّتِ»[1].

[قالَ أَبُو عِيسَى:] هٰذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ لا نَعْلَمُ أحداً حَدَّثَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُ شَبَابَةَ ، وقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِن أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْتَبَذَ في الدُّبَّاءِ ، والمُزَفَّتِ.

وحَدِيثُ شَبَابَةُ إِنَّمَا يُسْتَغْرَبُ ؛ لأَنَّهُ تَفَرَّدُ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ ، وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِهَذا الإسْنَاد عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ يَعْمُرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «الْحَجُّ عَرَفَةُ»[2] ، فَهٰذا الحَدِيثُ المَعْرُوفُ صَحَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِهٰذا الإسْنَادِ[3].

= أخذوه منه ، وحسين بن الأسود كان يُتَّهَم بسرقة الحديث ، وأبو هشام فيه ضَعفٌ.

وقد أنكر أحمدُ هذا أيضاً ، وما حكاه الترمذي عن البخاري فهو تعليلٌ للحديث ، فإنَّ أبا أسامة لم يرو هذا الحديثَ عنه من الثقات غير أبي كُرَيب.

والمذاكرةُ يجعل فيها تسامحٌ بخلاف حال السَّماع أو الإملاء ، وكذلك لم يَرْوِه أحدٌ عن بريد غير أبي أسامة.

وقد ذكر الترمذي هذا الحديثَ مثالاً لنوعٍ من الغريب ، وهو أن يكون الحديث مروياً بطُرُقٍ معروفةٍ ويروى عن بعضِ الصحابة من وجهٍ يُستغرب عنه بحيث لا يعرف حديثه إلا من ذلك الوجه. (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٧).

(١) أخرجه النسائي(٨/ ٢٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، برقم (٨٨٩).

(٣) نَهيُ النبيِّ ـ ﷺ ـ عن الانتباذ في الدُّبَّاء والمُزَفَّت صحيحٌ ثابتٌ عنه ، رواه عنه جماعةٌ كثيرون من أصحابه ، أمَّا رواية عبد الرحمن بن يَعْمَر عنه فغريبةٌ جداً، ولا تُعرف إلا بهذا الإسناد ، تفرَّد بها شبابةُ عن شعبة عن بُكير بن عطاء عنه. =

حدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنا مُعَاذُ بْنُ هِشَام: حَدَّثني أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو مُزاحِم: أَنَّه سَمِعَ أَبا هُرَيْرَةَ [رضِيَ اللهُ عَنْهُ] يقُولُ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَبِعَ جَنازَةً فصَلَّى عَلَيْها؛ فَلَهُ قِيراطٌ ، ومَنْ تَبِعَها حَتَّى يُقْضَى قضَاؤُهَا؛ فَلَهُ قِيرَاطَانِ».

قالُوا: يا رَسُولَ اللهِ! ما الْقِيرَاطَانِ؟ قالَ: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ».

حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ: أَخْبَرنا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَّامٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنا أَبُو مُزَاحِمٍ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «مَنْ تَبِعَ جنَازَةً فَلَهُ قِيراطٌ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ»[1].

قالَ عَبْدُ اللهِ: وأَخبَرَنَا مَرَوَانُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَّامٍ قالَ: قالَ يَحْيى: وحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى المَهْرِيِّ عَنْ حمْزَةَ بْنِ سَفِينَةَ ، عَنِ السَّائِبِ ، سَمِعَ عَائِشَةَ [رضِي اللهُ عَنْهَا] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ»[2].

قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ[3]: «ما الَّذي

= وأمَّا مَتْنُ حديث «الحجّ عرفةٌ» فهو معروفٌ بهذا الإسناد ، ولكن حديث النهي عن الدُّبَّاء والمزفَّت غريبٌ جداً ، وقد أنكره على شَبَابة طوائفٌ من الأئمة ، منهم: الإمام أحمد ، والبخاري ، وأبو حاتم ، وابن عدي ، وقال أحمد: «إنما روى شعبةُ بهذا الإسناد حديثَ الحج ، يشير إلى أنه لا يعرف بهذا الإسناد غيرَ حديث الحج». (انظر «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب فضل اتباع الجنائز ، برقم (١٣٢٣) ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب فضل الصلاة على الجنائز. . . برقم (٩٤٥) وغيرُهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ٥٠).

(٣) [أي الدَّارِميّ ، انظر تعليق صفحة: ٣٣].

اسْتَغْرَبُوا مِنْ حَدِيثِكَ بالعِرَاقِ؟» قالَ: «حَدِيثَ السَّائِبِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» فَذَكَرَ هٰذا الْحَدِيثَ.

وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ[1] يُحَدِّثُ بِهٰذا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ.

قالَ أَبُو عِيسَى: وهٰذا حَدِيثٌ قَدْ رُوِي مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَائشَةَ [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا] عَنْ النَّبِي ﷺ، وإِنَّما يُسْتَغْرَبُ هٰذَا الْحَدِيثُ لِحَالِ إِسْنَادِهِ لِروايَةِ السَّائِبِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[2].

حَدَّثَنا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ سَعِيد القَطَّانُ: حَدَّثَنا المُغِيرةُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ السَّدُوسِيُّ قالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مالِكٍ [رَضِيَ الله عنهُ] يَقُولُ: قالَ رَجُلٌ: يَا رَسُول اللهِ! أَعْقِلُهَا، وأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا، وأَتوكَّلُ؟ قالَ: «اَعْقِلْهَا، وتَوكَّلْ».

قالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: قالَ يحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: هٰذا عِنْدِي حَدِيثٌ مُنْكَرٌ[3].

---

(١) [أي البُخاري، انظر تعليق صفحة: ٣٣].

(٢) هذا نوعٌ آخر من الغريب: وهو أن يكون الحديثُ عن النبيِّ ـ ﷺ ـ معروفاً من رواية صحابيٍّ عنه، من طريق أو من طُرُقٍ ثم يروي عن ذلك الصحابيِّ من وجهٍ آخر، يُستغرب من ذلك الوجه خاصةً عنه، مثل ما ذكر الترمذي من حديث السَّائب عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ.
وحمزة بن سفينة الذي يرويه عن السَّائب بن يزيد شيخٌ بَصْرِيٌّ، ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقات».
وهذا الحديث مرويٌّ من وجوهٍ متعدِّدةٍ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ وأمَّا من حديث السائب بن يزيد عنها فلا يُعرف إلا من هذا الوجه. (انظر «شرح علل الترمذي»: ٢/ ٦٥٠ ـ ٦٥١).

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة، برقم (٢٥١٧)، وأخرج. =

قال أَبُو عِيسَى: هٰذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هٰذا الوَجْهِ، لا نَعْرِفهُ إلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ إلاَّ مِنْ هذا الْوَجْهِ[1].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّة الضَّمْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هٰذا.

* * *

وقَدْ وَضَعْنَا هٰذَا الْكِتَابَ عَلى الاخْتِصَارِ لِمَا رَجَوْنَا فيه مِنَ المَنْفَعَةِ نسْأَلُ الله النَّفْعَ بِمَا فيهِ، وأَنْ يَجْعَلَهُ لنا حُجَّةً بِرَحْمَتِهِ، وأَنْ لا يَجْعَلَهُ عَلَيْنَا وَبَالاً بِرَحْمَتِهِ!

= حديث عمرو بن أمية الضمري أيضاً.

(1) وحديث أنس قد رواه غيرُ واحدٍ عن المغيرة بن أبي قُرَّة عن أنس، وقد تفرَّد به المغيرةُ عنه، ولهذا غَرَّبه الترمذي من حديث أنس، وقال يحيى القطَّان: «هو عندي حديث مُنْكَرٌ، ولم أقف لأحدٍ من المتقدِّمين على حدٍّ المنكر من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبوبكر البَرْدِيْجي الحافظ».
وساق المؤلِّفُ بعد ذلك أمثلةً متعدِّدةً للحكم على بعض الأحاديث بالنَّكارة لسَبَبِ تفرُّد الراوي من البرديجي، ومن غيره من الأئمة المحدِّثين، ثم قال: «فتلخص من هذا: أنَّ النكارة لا تزول عند يحيى القطَّان، والإمام أحمد، والبرديجي وغيرهم من المتقدِّمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشُّذوذ، كما حكاه الحاكمُ.
وأمَّا الشافعي وغيره فيرون: أنَّ ما تفرَّد به ثقةٌ مقبولُ الرواية، ولم يخالفه غيرُه؛ فليس بشاذٍّ، وتصرُّف الشيخين يَدُلُّ على مثل هذا المعنى. انتهى.
(انظر: «شرح عِلَل الترمذي» ٢/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩).

آخرُ الكتاب

والحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ عَلَى إنْعَامِهِ وإِفْضَالِهِ ، وصَلاَتُهُ وسَلاَمُهُ عَلَى سَيِّدِ المُرْسَلِينَ الأُمِّيِّ وصَحْبِهِ وآلِهِ ، وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوَكيلُ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ العلِيِّ العَظِيمِ ، ولَهُ الحَمْد على التَّمَامِ وعَلَى النَّبِيِّ وآلِهِ وصَحْبِهِ أَفْضَلُ الصَّلاةِ وأَزْكَى السَّلاَمِ ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ .

فهرس الموضوعات

هذا الكتاب

هو مقدمة الجامع الصحيح للإمام الترمذي، وسمي باسم «كتاب العلل الصغير» وهو وثيق الصلة بالجامع، مع ذكر ما يتعلق بأصول الجرح والتعديل، وقواعدهما، وضوابطهما، وأهمية الإسناد، ودراسة الرواية عن الضعفاء، وجواز الرواية بالمعنى.

كما تحدث الترمذي عن طرق تحمل الحديث، والحديث المرسل، وأقسام الرواة، وغير ذلك من البحوث المهمة في علم الحديث النبوي.



دمشق : ص.ب. 311
بيروت : ص.ب. 113/6318
www.ibn-katheer.com
info@ibn-katheer.com